الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي

في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع هيكل الصادرات

دراسة حالة الجزائر والسعودية

إعداد الطالبات:

✍ بن علي منوبية

✍ صوالح عمار يسرى

✍ طويل أسماء

تحت اشراف الدكتور

د. بوشول السعيد

نوقشت المذكرة علنا يوم الخميس 08 جوان 2023

الموافق ل 19 من ذي القعدة 1444

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

د. بالحبيب عبد الكامل	أستاذ محاضر –أ– جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	رئيسا
د. بوشول السعيد	أستاذ محاضر –أ– جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	مشرفا
د. هويدي عبد الجليل	أستاذ محاضر –أ– جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	مناقشا

الموسم الجامعي: 2022–2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي
في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
القسم العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع هيكل الصادرات

دراسة حالة الجزائر والسعودية

إعداد الطالبات:
- بن علي منوبية
- صوالح عمار يسرى
- طويل أسماء

تحت اشراف الدكتور
د. بوشول السعيد

نوقشت المذكرة علنا يوم الخميس 08 جوان 2023
الموافق ل 19 من ذي القعدة 1444
أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

د. بالحبيب عبد الكامل	أستاذ محاضر –أ– جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	رئيسا
د. بوشول السعيد	أستاذ محاضر –أ– جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	مشرفا
د. هويدي عبد الجليل	أستاذ محاضر –أ– جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	مناقشا

الموسم الجامعي: 2022–2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

نشكر ونحمد الله الذي أنعم علينا بفتح أبواب رحمته

وعلى توفيقه لنا في السعي وراء طلب العلم والاستزادة منه

وصل اللهم على رسولك الكريم .

نقدم خالص شكرنا وامتناننا لدكتورنا الفاضل

" بشول السعيد "

الذي أشرف على هذا البحث وعلى كل توجيهاته و نصائحه طوال فترة هذه الدراسة .

كما نقدم شكرنا لجميع الدكاترة التي قامت بإرشادنا لإكمال هذا العمل خاصة

أساتذة كلية لعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وبالأخص أساتذة قسم التجارة

أسماء– منوبية–يسرى

الاهداء

كم هو جميل أن نكافح من أجل العلم لكن الأجمل أن نهدي ثماره لمن نحب

إلى من أنار إلي طريق العلم و علمني أن الأعمال الجميلة لا تأتي إلا بالصبر

وبالعزيمة والإصرار

أبي الغالي

إلى من علمتني كيف أمسك القلم وغمرتني بفيض دعائها أمد الله في عمرها

أمي العزيزة

إلى من هم سندي في الحياة أخواني واخواتي حفظهم الله ورعاهم

إلى كل العائلة الكريمة

إلى صديقاتي في مسيرتي الدراسية

إلى من نسيهم القلم وتذكرهم القلب

أسماء

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي الى احق الناس بالتقدير والاحترام

إلى التي أفاضت عليا بدعواها وبركاتها، الى من جُعلت الجنة تحت اقدامها

"أمي" الحبيبة الغالية

إلى صاحب القلب الكبير وذو الوجه النظير الذي كان لي السند المعنوي والمادي فأصبحت

بفضله أخوض مراحل حياتي

"أبي" الغالي

إلى روح عمي الغالي العيد اسكنه الله الله الفردوس الأعلى

الى كل الاخوة والاخوات

الى عائلتي الثاني الى من جعله الله سندا ورفيق دربي الى خطيبي دمت لي سند

الى ارق والطف الكائنات الاحب على قلبي

الى قطي الذي لم يفارقني طيلة انجاز هذه المذكرة

منوبية

الاهداء

ابدأ اهدائي بالحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام المبين على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من مازالت ذكراه معي الى من كان سندي في الحياة الى من احمل اسمه بكل فخر، إلى من علمني النجاح والصبر، إلى من انار دربي في مواجهة الصعاب ولم تلهيه الدنيا ليرويني من حنانه، إلى من كان سندًا وداعمًا لي

" أبي" الغالي رحمه الله

إلى احن قلب في الوجود إلى قرة عيني وبلسم الحياة ومعنى الحب والحنان إلى من دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى من حملتني وهناً على وهن سهرت بسهري وفرحت لفرحي واحتضنت الاحزان من اجل سعادتي، وعلمتني ان الإيمان نجاح والصبر مفتاح العطاء

" أمي" الحبيبة اطال الله في عمرك

الى من علموني معنى التفاؤل وشجعوني في رحلتي الى التميز والنجاح اخوتي واخواتي

الى صديقة المفضلة والمقربة التي هي بمثابة الأخت "منوبية"

إلى كل صديقات الطفولة والدراسة

يسرى

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع هيكل الصادرات من خلال دراسة تشخيص واقعها بتحديد تعدادها وتعداد العمالة فيها، تطورها وكذا النشاطات المهيمنة والتي تمكنها من تعزيز مكانتها في الاقتصاد واعتبارها كأحد القطاعات المعول عليها من أجل تنويع الصادرات خارج قطاع الصادرات، وأيضا هدفت الدراسة لدراسة مؤشرات كل من الجزائر والسعودية خلال 2000-2021.

خلصت الدراسة إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال لم يصل مستوى المساهمة المرجوة منه في تنويع الصادرات ويعزى ذلك إلى الكثير من المشكلات التي أقعدتها عن القيام بدورها في تنمية الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- تنويع، صادرات، الاقتصاد، الجزائر، السعودية.

Summary

This study aims to identify the contribution of small and medium-sized enterprises to the diversification of the export structure through a diagnostic study of their reality by determining their number and the number of employment in them, their development, as well as the dominant activities that enable them to strengthen their position in the economy and be considered as one of the reliable sectors in order to diversify exports outside the export sector, and also the study aimed to study the indicators of both Algeria and Saudi Arabia during 2000-2021.

The study concluded that the SME sector still has not reached the level of its desired contribution to the diversification of exports due to many problems that have prevented it from playing its role in the development of the national economy.

Keywords: SMEs-diversification, exports, economy, Algeria, Saudi Arabia.

الفهارس

فهرس الموضوعات

الشكر والعرفان .....

الاهداء .....

ملخص الدراسة باللغة العربية.....

الفهارس.....

فهرس الموضوعات .....

فهرس الجداول.....

فهرس الأشكال.....

مقدمة عامّة..... **أ–د**

الجانب النظري

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي حول المؤسسات الصغيرة ومتوسطة وتنويع الصادرات

تمهيد..... **9**

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... **10**

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 10

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها 13

ثالثا: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 14

رابعا: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 16

خامسا: تحديات ومعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 18

المبحث الثاني: الصادرات والتنويع الاقتصادي **20**

أولا: عموميات حول الصادرات..... 20

ثانيا: عموميات حول التنوع الاقتصادي..... 27

ثالثا: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي 31

رابعا: آليات ومحددات التنويع الإقتصادي 33

خامسا: معوقات التنوع الاقتصادي..... 36

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات **37**
أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات..... 37
ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع الصادرات من خلال التجربة الدولية 39
خلاصة الفصل **42**

الجانب التطبيقي

الفصل التطبيقي: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الجزائر والسعودية نظرة تحليلية

تمهيد..... **44**
المبحث الأول: الأداء الاقتصادي للجزائر والسعودية نظرة عامة **45**
المطلب الأول: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي للجزائر..... 45
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي للسعودية 50
المبحث الثاني: جهود المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في تنويع الصادرات **53**
المطلب الأول: جهود المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في تنويع الصادرات في الجزائر..... 53
المطلب الثاني: هيئات دعم وتنمية الصادرات في السعودية..... 58
الخـاتمة..... **59**
قائمة المصادر والمراجع..... **59**

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	معايير اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
02	تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
03	جدول يوضح اشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها	14
04	يمثل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر2000م-2021م	45
05	تطور الرقم القياسي لمعدل التضخم	46
06	دراسة مؤشرات سعر الصرف في الجزائر	47
07	يمثل تطور الصادرات في الجزائر	49
08	تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي للسعودية للفترة 2000م-2021م	50
09	دراسة مؤشرات معدل التضخم للسعودية	51
10	دراسة مؤشرات الصادرات للسعودية	52

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع الصادرات	25
02	مخطط تعريف للتنويع الاقتصادي	30
03	العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات.	38
04	الناتج المحلي الإجمالي للجزائر2000م-2021مأ	45
05	تطور الرقم القياسي لمعدل التضخم	46
06	دراسة مؤشرات سعر الصرف في الجزائر	47
07	تطور الصادرات في الجزائر	49
08	تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي للسعودية للفترة 2000م-2021م	50
09	دراسة مؤشرات معدل التضخم للسعودية	51
10	دراسة مؤشرات الصادرات للسعودية	52

مقدمة عامّة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعّال وحيوي في اقتصاديات الدول نتيجة لمساهمتها في تنويع الاقتصاد الوطني، زيادة الناتج المحلي، توظيف الأيدي العاملة الوطنية ورفع الإيرادات غير النفطية، حيث تعتبر هذه المؤسسات القوة المحركة لمختلف فروع الإنتاج إضافة إلى تنمية قدرات مالكيها وإشراكهم في تحقيق التنمية بتوفير المناخ الاستثماري المناسب والمعزز بوسائل الدعم الملائمة لنشاط هذه المؤسسات لمواصلة نموها وتطورها.

ونظرا لتغيرات التي يشهدها العالم ومن بينها الانفتاح الاقتصادي أي إلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق تجارة السلع والخدمات ولقد اصبح لزما على الدول انتهاج سياسات تسمح بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وكما أنه هناك عدة مشاكل ومعيقات تعيق وتعترض تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولهذا قد اتخذت الدولة الجزائرية عدة إجراءات وإنشاء هيئات تعم وتساعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء ماليا أو إداريا.

وتسعى كل من الجزائر والسعودية على حد سواء إلى تنمية تنويع صادراتهم من مختلف السلع والخدمات، بهدف توفير النقد الاجنبي لتمويل برامج التنمية الاقتصادية وتغطية ما تحتاجه من صادرات من سلع وخدمات، وكذا تصريف الفوائض من الانتاج المحلي، لكن تبقى هذه الدولتان تعتمد في صادراتها على المادة الاولية التي تتوفر عليها، وهذا ما سيكون له تداعيات سلبية على استنزاف مواردها الطبيعية الغير قابلة للتجديد، وعلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على هذه الدول. لذا توجهت هاته الدولتان إلى تبني آليات وسياسات من اجل تنويع صادراتها تقوم على مجموعة من الاجراءات والوسائل التي تهدف الى تمكين صادراتها من اختراق الاسواق الدولية، من خلال هذا الطرح ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي:

- **إلى أي مدى ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع هيكل الصادرات؟**

ومن الإشكالية الرئيسية تندرج التساؤلات الفرعية:

- ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- وماهي أبرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- لماذا تسعى الدول نحو الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

فرضيات الدراسة: يمكن تقسيمها الى:

الرئيسية: يتم تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من الصادرات عن طرق مختلف الإجراءات والبرامج والسياسات الموجهة لهذا القطاع.

الفرعية: أما الفرضيات الفرعية فتكون على النحو التالي:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الفاعل الحاسم في المشهد الجديد، الا وهو مشهد التنويع في الصادرات، ومنه يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان تشكل محورا أساسيا في عملية الانتعاش الاقتصادي.
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور إيجابي في ترقية الصادرات.
- يحتاج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى مزيد من العناية والدعم لتحقيق الزيادة
- يمكن إسقاط الدراسة التحليلية على الجزائر والسعودية عن طريق معرفة الآليات التي ساعدت على نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف الدراسة:

أما بم يخص اهداف الدراسة فقد هدفت دراستنا الى:

- ابراز وتوضيح مختلف مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية النشاط الاقتصادي.
- التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والآليات التي تساعده لرفع من حجم الصادرات.

أما عن **أسباب اختيارنا للموضوع** فهي:

- الاهتمام الكبير والمتزايد على هذا القطاع نظرا للأهمية الاقتصادية التي صار يحققها ويتمتع بها في معظم الدول.
- الأهمية التي صار يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة في الجزائر
- الرغبة الشخصية في البحث عن هذا الموضوع ومحاولة إيصال فكرة أن هذا القطاع بإمكانه تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في الدولة.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة ثريا حسن صديق **بعنوان** العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان (دراسة قياسية)، 2004م.

هدفت الدراسة إلى الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية بالخصوص في الدول النامية، من خلال تحفيزها للقطاع الإنتاجي لتوفير الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق معدلات نمو مرتفعة. كما ركزت الدراسة على الصادرات التي يمكن أن تكون كمحرك رئيسي للنمو، ليس فقط من خلال ما تتيحه من نقد أجنبي بل حتى من خلال نقل وتوطين التقنية. كما ركزت الدراسة على ضرورة تعزيز التجارة الخارجية فيما بين الدول العربية.

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول أي من استراتيجيات التجارة الخارجية أنسب للدول محل الدراسة، هل استراتيجية تشجيع الصادرات أم إستراتيجية إحلال الواردات، خاصة وأن كلا الدولتين محل الدراسة تعانيان من عدم تنوع صادراتهما ؟

خلصت الدراسة بأن المملكة العربية تعتمد وبشكل كبير على الصادرات النفطية، وهي من أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي بها، وهو ما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار هذه المادة فيما بعد القطاع الزراعي أهم قطاعات الاقتصاد السوداني، لكن ضعف مردودية هذا القطاع و ظروف التجارة الخارجية تسهم في ضعف المحصلات من العملة الأجنبية لمجابهة الاستيراد الذي يشكل نسبة عالية من الناتج المحلى الإجمالي لذلك راحت كل دولة تسعى لتطبيق سياسة تهدف إلى تنمية الصادرات بعد فشل سياسة إحلال الواردات كما تتمتع المملكة السعودية على حظ وافر في إمكانية نجاح استراتيجية النمو القائم على التصدير، خاصة مع المرونة النسبية للطلب الأجنبي على سلعها وامتلاكها لبعض الميزات النسبية على المدى الطويل هذا على العكس من دولة السودان.

الدراسة الثانية: دراسة وصاف ،سعيدي **بعنوان** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنمية الصادرات مع الإشارة إلى حالة الجزائر (2002).

هدفت الدراسة لمداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية ، جامعة الأغواط الجزائر، أيام 08 09 أفريل 2002 تطرقت إلى علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعملية التصدير، من خلال إبراز علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي، وسرد بعض الدراسات التي إختصت بالبحث في هذه العلاقة، ثم أبرزت الدراسة المتغيرات و ظروف البيئة الدولية و التي أثرت على عملية التصدير في الدول النامية، ثم تناولت الدراسة المستويات السابقة لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أوضحت الدراسة بأنها كانت نسب منخفضة وتساهم نسبة ضئيلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الصادرات وهذا لبعض الدول النامية، ثم أوردت الدراسة جملة الحوافز المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير كالتسهيلات المالية و التأمين ضد مخاطر التصدير .. الخ. ثم وفي شق ثان من هذه الدراسة، أشارت إلى حالة الجزائر بعرض واقع الصادرات الجزائرية من منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التسعينات، وكيف أن هذه النسبة أخذة في التطور بالرغم من ضنالتها مقارنة بإجمالي الصادرات. ثم عرضت الدراسة إستراتيجية الجزائر في تنمية الصادرات و أهم مرتكزاتها، كما ركزت على شقها الذي يستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون غيرها من المؤسسات.

الدراسة الثالثة:

دراسة رابح خوني **بعنوان** ترقية أساليب وصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري" وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية سنة 2002-2003 وهي عبارة عن دراسة نظرية تحليلية.[1]

هدفت الدراسة التعرف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها، وكذا أهميتها بالنسبة للاقتصاد وكذا خصائصها ودورة حياتها، وأشكالها القانونية وأهم المشاكل والمعوقات التي تواجهها والتمويل وأهميته ومصادره واستعراض بعض التجارب العالمية الرائدة في مجال التمويل، كما أورد بعض الإحصائيات التي تمكنه من الحصول على الجهود المبذولة في ميدان دعم وترقية وتمويل هذه المؤسسات وحاول عرض كذلك المشاكل والمعوقات التي حالت دون تطوير دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وفي الأخير تعرض الباحث لأهم الصيغ التمويلية التي يمكن أن تعد كبدائل وصيغ جديدة يمكن تطبيقها في الجزائر لفتح آفاق جديدة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحل مشكلة التمويل التي تواجهها.

أما فيما يخص فروض الدراسة فقد حددها الباحث بـ

- محدودية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر
- صيغ و أساليب التمويل لا تساهم بكفاءة في نمو و تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بخصوصية يجب مراعاتها.
- هيئات ومصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستدعي إصلاحا يتناسب مع خصوصية القطاع.

أما عن المنهج المتبع فقد اتبع الباحث مجموعة من المناهج العلمية التي تتنساب مع طبيعة الموضوع هي:

- المنهج الوصفي: والذي اعتمده في بعض جوانب الدراسة في إعطاء صورة عامة على الاقتصاد الجزائري وكذا وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- المنهج الإحصائي: قد استعان به الباحث لإعطاء صورة رقمية عن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- المنهج التحليلي: وقد استعان به في محاولة لتقييم تجارب التمويل التي استخدمت في الجزائر تقييم الهيئات الحكومية.

وقد اعتمد الباحث في إنجاز الدراسة على الكتب، التقارير، الدراسات السابقة كما اعتمد على تقارير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و كذا برنامج الحكومة والقانون التوجيه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى جانب الملتقيات الوطنية والدولية، ومن بين اهم النتائج التي جاءت بها الدراسة:

[1] رابح خوني، **ترقية أساليب وصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية سنة 2002-2003

أن هناك تعريفات مختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هناك اتجاه قوي نحو دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هناك خصائص تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبان هذه المؤسسات تعاني من عدة مشاكل ومعوقات وكذا ضرورة ترقية أساليب و صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسة الرابعة:

دراسة يوسف قريشي **بعنوان** سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية" أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، جانفي 2005.[2]

هدفت الدراسة الى الاستعراض للمراحل التاريخية لميلاد البحث الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبرزين الإرهاصات الأولى لميلاد موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كموضوع للبحث مستقل بذاته في مجال البحث في علوم التسيير. وتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبرزين أسباب التباين الحاصل في تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، كشفت نتائج الدراسة عن أن

- معدل النمو يلعب دورا ملموسا في تفسير المتغير التابع، حيث تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند درجة ثقة 99%بين معدل النمو والمتغير التابع معدل الاقتراض الإجمالي، و تأتي نتائج الدراسة مؤيدة للمؤشرات
- كذلك كشفت النتائج عن عدم وضوح تأثير كل من متغيرات حجم المؤسسة و حجم الضمانات على المتغير التابع، حيث لم يكن لهما دلالة إحصائية في تفسير نسبة الاقتراض الإجمالي عند درجات الثقة المتعارف عليها.

الدراسة الخامسة: دراسة زرفة بولقواس بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تفعيل القطاع الخاص الجزائري "دراسة ميدانية بمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة باتنة ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة باتنة ،2011-2012.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن آليات التفعيل المتمثلة في كل من الاستقطاب ، علاقات العمل العمودية قيم العمل الإيجابية ودورها في إعادة الاعتبار ، لكل من العمل والقطاع الخاص معا ، وكذا الوقوف على مواصفات العنصر المؤسس لهذه المؤسسات.

اعتمدت الباحثة على العينة الغرضية في اختيار ثلاث مؤسسات متنوعة النشاط تتوافق وطبيعة الموضوع ، روعي في اختيارها أن ملكيتها خاصة وغير تابعة لأية مؤسسة أخرى ، أي تتمتع بالاستقلالية وعدد عمالها يتراوح بين 10الى 250 عامل .ولقد اسفرت نتائج الدراسة الى:

[2] قريشي يوسف، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية"** ،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، جانفي 2005.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الاستقطاب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحيوية القطاع الخاص الجزائري.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أبعاد علاقات العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتلميع صورة القطاع الخاص الجزائري
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أبعاد قيم العمل الايجابية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفاعلية القطاع الخاص الجزائري ،وبذلك تحققت الفرضية العامة القائلة
- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التأسيس لديناميكية عمل جديدة تؤدي إلى إعادة الاعتبار لقيمة العمل والقطاع الخاص معا.

حدود الدراسة:

الحدود النظرية : موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له جوانب عديدة للدراسة ومن خلال دراستنا هذه تطرقنا إلى المفهوم العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة خصائص واهمية هذا القطاع.

الحدود المكانية: وتتمثل في تطرقنا إلى دراسة شاملة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والسعودية ومؤشرات تنويع الصادرات في كلاهما.

الحدود الزمانية : تم التركيز على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات في الجزائر والسعودية خلال الفترة 2000-2021.

منهج الدراسة

في هذا البحث تم الاعتماد على بعض المناهج وهي كالآتي:

المنهج الوصفي: تم اعتماد المنهج الوصفي وهذا تماشيا وطبيعة البحث وقد تم توظيفه في الفصلين النظريين الفصل الأول والفصل الثاني.

المنهج التحليلي: من خلال الدراسة احصائيات ومؤشرات كل من الجزائر والسعودية.

صعوبات الدراسة:

- نقص الكتب التي تتناول هذا الموضوع
- تضارب بعض الإحصائيات التي حصلت عليها حول الاقتصاد الجزائري، وحول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأرقام واختلافها من هيئة الى اخرى.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم دراستنا الى فصلين اساسين وهما:

مقدمة تناولنا فيها اهم نقاط عرض المقدمة من أهمية وأسباب وفرضيات وعرض الخطو والصعوبات.

الفصل الأول كان دراسة نظرية وجاء بعنوان: مدخل مفاهيمي حول المؤسسات الصغيرة ومتوسطة وتنويع الصادرات وقد تطرقنا فيه الى ثلاثة مباحث أساسية وهي: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويليه الصادرات والتنويع الاقتصادي وأخيرا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات.

اما بالنسبة **للفصل الثاني**: فكان كدراسة تحليلية لمتغيرين الدراسة حيث جاء بعنوان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الجزائر والسعودية نظرة تحليلية وتطرقنا فيه الى مبحثين مهمين وهما: الأداء الاقتصادي للجزائر والسعودية نظرة عامة وأيضا جهود المؤسسات الصغيرة ومتوسطة(الجزائرية والسعودية) في تنويع الصادرات

وأخيرا **خاتمة** تناولنا فيها مجموع من الاستنتاجات العامة والاقتراحات والتوصيات

الجانب النظري

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي حول المؤسسات الصغيرة ومتوسطة وتنويع الصادرات

تمهيد

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: الصادرات والتنويع الاقتصادي

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات

خلاصة الفصل

تمهيد

من المعروف ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر قطب جديد في اقتصاديات التنمية وذلك بالنظر الى المزايا الايجابية التي تنطوي عليها من سرعة في التأقلم مع التقلبات الاقتصادية مثل التغيرات في الطلب والقابلية للابتكار والتجديد وهذا ما يمنح منتجاتها القدرة التنافسية.

حيث يعد موضوع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم، نظرا للدور الذي أضحت تلعبه خاصة منذ بداية القرن الماضي، باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية المستديمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فهي تلعب دورا رياديا في إنتاج الثروة وتعتبر فضاءا حيويا لخلق فرص العمل، فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية ينبغي الاهتمام أكثر فأكثر، لذا فإن معظم دول العالم أضحت تدرك الدور الاقتصادي الخاص الذي تلعبه هذه المؤسسات

في حين نجد ان جميع دول العالم ذات الاقتصاديات الربعية وخاصة تلك التي تعاني من اختلالات وتشوهات هيكلية إلى محاولة إرساء وتحسيد نظام اقتصادي متنوع ، والعمل على النجاحه وهذا يتجلى من خلال محاولة تبني جملة من السياسات الاقتصادية المتنوعة تهدف إلى محاولة الرفع من مساهمة القطاعات الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل الوطني وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة

ومن بين هذه الوسائل والسبل نجد وبالدرجة الأولى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أنها تصنف من ضمن الاستراتيجيات الهامة التي اعتمدتها الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني ، ومن خلالها تمكنت أيضا من فتح المجال للخواص في شتى القطاعات (كقطاع الخدمات والزراعة وقطاع الصناعات التحويلية) ، وهذا على مبدأ أن الوسيلة الأنجع لتحقيق التنمية هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنظر إلى تجارب الدول وما حققه من أهداف اقتصادية واجتماعية (من خلال تحقيق مستوى معدلات تشغيلية عالية وتحقيقها لمعدلات نمو معتبرة) يثبت ذلك ومن خلال هذا الفصل سنتطرق الى:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: الصادرات والتنويع الاقتصادي

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من المعروف ان المؤسسات الاقتصادية تصنف من حيث الحجم إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة من جهة ومؤسسات كبيرة من جهة أخرى وهذا التصنيف يعتبر مفيدا في عدة مجالات، لذا إعطاء مفهوم واضح وموحد للمؤسسات الصغير والمتوسطة بشكل نهائي ووضع الحدود الفاصلة بينها وبين باقي المؤسسات الأخرى خاصة بعد انتشار المصطلح انتشارا واسعا في مختلف دول العالم . في حين يعتبر بغاية الأهمية ولكن في الواقع هذا لمصطلح لا يزال يكتنفه الغموض وعدم الرؤية في تحديد معناها الدقيق، وفيما يلي سنعرض بعض من التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كتالي:

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فيما يلي سنقوم بعرض اهم التعريفات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

عرفت الو-م- أ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على انها: " "أن المؤسسات الصغيرة هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه "وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة كما يلي:

- المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة من 1 إلى 5 ميلون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
- مؤسسات التجارة بالجملة.من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية.عدد العمال 250 عامل أو اقل.[1]

1. تعريف المشرع الهندي

نجد أيضا ان المشروع الهندي عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على انها: " جاء ضمن هذا المشروع ان الهند تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار رأس الدال المستثمر وعدد العمال بحيث وضعت حد أقصى لا يتجاوز 50 عاملا لشا أدى إلى عدم المساعدة في التخفيف من حدة مشكلة البطالة ومن ثم قامت الحكومة سنة 1967 بقصر التعريف على رأس المال وحده وبالتالي أصبحت المؤسسات تعتبر صغيرة أو متوسطة في الهند إذا لم يتجاوز رأس مالا 750 ألف روبية أو (ما يعادل 1.000.000 دولار أمريكي)وبدون

[1] رابح خوني ، ترقية اساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير ، غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، فرع اقتصاد التنمية، 2003 ،ص11 .

وضع حد أقصى لعدد العمال الذين توظفهم المؤسسة. [1]

تعريف الاتحاد الأوربي

لقد حددت تعاريف المعتمدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاتحاد الأوربي اعتمدت اليابان في تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 على معياري رأس المال واليد العاملة فهذه المؤسسات لا يتجاوز رأس مالا المستثمر 100 مليون ين ياباني ولا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل أما التقسيم حسب القطاعات فنجد:

الجدول رقم (01): يوضح معايير اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاعات	راس المال	العمال
المؤسسات المنجمة والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	أقل من 100 مليون ين	300 عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100 عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون ين	50 عامل أو أقل

Source :Roger, machart(j),**reussir mos pme** ,paris,1991, P40.

لقد وضع الاتحاد الأوربي سنة 1996 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء، ولكن في 6 ماي 2003 قدمت اللجنة الأوروبية اقتراحات تعديلية لتلك المؤسسات والتي دخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 2005 والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): يوضح تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسة	المصغرة	الصغيرة	المتوسطة
عدد العمال	أقل من10	أقل من50	أقل من250
الميزانية السنوي	أقل من2 مليون أوروا لم يكن محدد سابقا	أقل من 10 ملاين أوروا في 1996 من5 مليون أوروا	أقل من 43 مليون أوروا في 1996أقل 27 م أوروا
رقم الأعمال السنوي	أقل من2 مليون أوروا لم يكن محدد سابقا	أقل من 10 ملاين أوروا في 1996 من 7مليون أوروا	أقل من 50 مليون أوروا في 1996أقل 40 م أوروا

المصدر : سعيد عمتَ، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حافز أم عائق أمام تأهيل المؤسسان الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17 .و 18 أبريل،: 2006 ص6

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية ، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993 ص12

التعريف الياباني:

اعتمدت اليابان في تعريف هذه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في سنه 1963على معياري رأسمال واليد العاملة فهذه المؤسسة ال يتجاوز رأسمالها المستثمر 100مليون ين ياباني، وال تتجاوز عدد عمالها 300 عامل. مثال: قانون المؤسسة الصناعة والمنجمية يجب أن يكون رأسمال المستثمر أقل من 100 مليون ين وعدد العمال أقل من 300 عامل

تعريف البنك الدولي:

يعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيار مبدئيا ،وتعتبر المؤسسة صغيرة إذا كانت توظف اقل من 50 عاملا .وهناك العديد من دول العام التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة[1]

تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانها مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج سلع و/أو خدمات:

- تشغل من 01 الى 250 شخصا;
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 ملاين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار 1 دينار جزائري
- تستوفي معيار الاستقلالية كما هو محدد في النقطة 3 ادناه[2]

ومنه نستنتج ان :

- ✓ **المؤسسة المتوسطة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا، و رقم أمالها محصور بين 200 مليون دج و 2 مليار دج، و مجموع ميزانيتها السنوية محصورة بين 100 و 500 مليون دج.
- ✓ **المؤسسة الصغيرة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخصا، و رقم أمالها لا يتعدى 200 مليون دج ، و مجموع ميزانيتها السنوية لا تتعدى 100 مليون دج.
- ✓ **المؤسسة المصغرة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 شخصا، و رقم أمالها لا يتعدى 20 مليون دج، و مجموع ميزانيتها السنوية لا تتعدى 10 مليون دج.

[1] بلال زويوش، السلوك ألابتكاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدوافع والمحددات ،أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، 2017 ،ص 6

[2] القانون التوجيهي لتّقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم: 17 / 02 ، المؤرخ في 11 / 01 / 2017 ، ص 05

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها

تتمتع المؤسسات الصغيرة المتوسطة بمجموعة من الخصائص ما يؤهلها لتحقيق الأهداف سالفة الذكر، و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- ✓ **سهولة التأسيس ومرونة الإدارة** : إذ يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق.
- ✓ **استقلالية الإدارة في اتخاذ قراراتها** : وبالتالي سهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع.
- ✓ **صغر الحجم وقلة التخصص في العمل** :مما يساعد على المرونة والتكييف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية او الوطنية، كما أن انخفاض حجم العمالة المطلوبة للتشغيل يؤدي إلى تحقيق روح الفريق.
- ✓ هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات إشراف محدودة.
- ✓ تستخدم نظام معلوماتي غير معقد يتلاءم مع نظام اتخاذها للقرارات.
- ✓ تعمل على إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية.[1]

ومنه نستنتج ان خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شملت كل من صغر الحجم و قلة التخصص في العمل مما يساعد على المرونة و التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، ويمكن أن تكون دولية في ضل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي وسرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما وقلة التخصص وضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.

2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي:

- ✓ المساهمة في برقيق استراتيجية التنمية السكانية وتثبيت السكان لكونها تتمتع بالمرونة في التوطين
- ✓ المساهمة في تلبية بعض احتياجات الصناعات الكبيرة وخاصة بالمواد الأولية

[1] عمار شلابي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 05 ، جامعة سكيكدة، 2010، ص267

- ✓ التجدد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية وتدعيم الأوضاع التنافسية للدول المتقدمة بها الدول الأخرى، وخاصة الدول حديثة التصنيع
- ✓ تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا في رفع الشراكة الشرعية في الاقتصاد الوطني، كمرا أنهرا توفر الثبات الاقتصادي والاجتماعي[1]

ومنه نستنتج أن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثلت في كونها تعد حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، لكونها الأساس لنهضة الدول المتقدمة حاليا، وهذا اعتبارا لمزاياها المتعددة، من قلة حاجاتها لرؤوس الأموال الضخمة، وقدرتها على توفير فرص عمل جديدة، ومساهمتها في زيادة الصادرات، إضافة إلى ما تتمتع به من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية، والقدرة على الإبداع، واستيعاب التكنولوجيا الجديدة،

ثالثا: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أشكالا وفقا لتنوع المجالات والأنشطة الاقتصادية، ويكن توضيح ذلك وفقا للتقسيم التالي:

1. التصنيف حسب طبيعة توجهها

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا شاملا نميز فيه العديد من الأشكال أو الأنواع وذلك حسب توجهها ومن بين أهم هذه الأنواع نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم(03): جدول يوضح اشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها

المؤسسات العائلية	المؤسسات التقليدية	المؤسسات المتطورة والشبه متطورة
تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية يكون مكان إقامتها المنزل وتستخدم في عمل الأيدي العائلية ، ويتم إنشائها بمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكمية محدودة وعادة ما تكون عملياتها الإنتاجية غير مكلفة	يقترب أسلوب التنظيم للمؤسسات التقليدية من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع ترتبط به في شكل تعاقد تجاري ، وتلجأ هذه المؤسسات أيضا في عملها إلى الاستعانة بالعامل الأجير وهي صفة تميزها بشكل واضح عن المؤسسات المنزلية ويميزها أيضا عن هذه الأخيرة كون مكان إقامتها هو محل	تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين الأولية في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديث، سواء من ناحية التوسع باستخدام رأس الدال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم تصنيعها بطريقة منظمة ومنتظمة، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة وعلى حساب الحاجات العصرية

[1] نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، د س،ص29

	مستقل عن المنزل ، حيث تتخذ ورشة صغيرة مـع بقـاء اعتمادهـا علـى الأدوات البدويـة البسيطة في تنفيذ عملها	

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على المرجع: مكاحلية محي الدين، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945م، قالمة، الجزائر، 2015م، ص74.

1. التصنيف حسب أسلوب تنظيم العمل:

وفي هذا التصنيف نجد صنفين يمكن ان نميز بها المؤسسات الصغيرة ومتوسطة عن غيرها من الأصناف الاخرى وهي:[1]

أ. **المؤسسات غير المصنعة** : تجمع هذه المؤسسات بين نظام الإنتاج العائلي ونظام الإنتاج الحربي ، تحت نشاط حرفي واحد ، أو بمشاركة عدد من المساعدين ، إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل ، ومع ذلك يحتفظ بأهميته في الاقتصاديات الحديثة ، أما الإنتاج الحربي يبقى دائما نشاطا يدويا جبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن ، وتميز في نطاق الإنتاج المنزلي الذي يتخذ المنزل كمكان للعمل ، والإنتاج في الورشات عندما ينتقل الحرفي إلى مكان خارج العمل

ب. **المؤسسات المصنعة** : وهي تجمع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة ، وتشمير عن المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية، كما أنها تستخدم الأساليب الحديثة و ، والقسب العمل وطبيعة السلع المنتجة وتتميز باتساع أسواقها.

2. التصنيف حسب طبيعة وتخصص المنتجات

يبدو أن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتبع عبر مختلف البلدان نمطا ثابتا بعض الشيء ، فبصرف النظر عن الحجم النسبي لقطاع هذه المؤسسات ، نلاحظ أن هناك ميل إلى التركيز في نفس النشاطات الصناعية ، وذلك داخل كل فئة من الفئات المذكورة أعلاه[2]

أ. **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية** : يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظام إنتاج السلع الاستهلاكية على تصنيع كلا من المنتجات الغذائية ، تحويل المنتجات الفلاحية ، منتجات الجلود والأحذية والنسيج ، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته

[1] هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 42

[2] عقبة نصيرة، فعالية التمويل السكني لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015 ، ص 22

ب. **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة** : يجمع هذا النوع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في تحويل المعادن بجميع أنواعها ، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية ، الصناعة الكيماوية والبلاستيك ، وصناعة مواد البناء ، بينما تنشط أنواع أخرى في قطاع المحاجر والمناجم . 71 14:08

ج. **مؤسسات انتاج سلع التجهيز** : تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة أنها تتطلب بالإضافة إلى المعدات والأدوات التنفيذ إنتاجها إلى تكنولوجيا مركبة ، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأس المال الأمر الذي لا ينطبق وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لذلك نرى أن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيق ، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط ، كإنتاج وتركيب بعض المعدات ويكون ذلك خاصة في البلدان المصنعة .

رابعا: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن القول أن فرص نجاح الأعمال بصورة عامة تزداد إذا تم الاهتمام بالخصائص الفردية التالية[1]:

1. **المدير والملاك لديهم أهداف محددة** : يعرف مدير العمل أو مالكه تحديد أهداف واضحة وصريحة لذلك العمل ، إن هذه المعرفة تتجسد بوجود إيجابيات دقيقة وواضحة على العديد من الأسئلة مثلى :
   - ما هي الأهداف العامة للمنظمة ؟
   - لماذا وجدت المنظمة وماذا تخدم ؟
   - وما هي أهداف الأعمال في الأمد القصير ؟
   - إذا لم تكن هذه الأسئلة عرضت بوضوح ، وان العاملين لم تناقش معهم ولم يستوعبوها بما فيه الكفاية ، فان المنظمة ستكون معاقة في طريق نموها وازدهارها
2. **المعرفة الممتازة بالسوق** : وجود السوق ، بمعنى عدد كافي من الزبائن ، يتطلب الأمر خلق الأسواق حتى ولو بدت ضمنية غير ظاهرة في بداية الامر وان بعض ما تنتظره الاسواق لم يتحقق بعد ولم يصل الى حد الاشباع والرضا المطلوب ، الا ان الاعمال المتوسطة والصغيرة تستطيع بواسطة منتجاتها (السع والخدمات) ، وسلوكيات عامليها ، وردود افعال المنافسين لها النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين لها

[1] بلخير فريد، التنافسية رهان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتّقية الصادرات الجزائرية، اطروحة دكتوراه، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2018 ، ص 76-77.

3. **قدرة المنظمة على تقديم شيء متميز خاص** : تقدم المنظمة و تحلب شيء جديد او اصيل للسوق حتى ولو بدت هذه السوق مزدحمة بالمنافسين والمنتجات المعروضة ، تستطيع المنظمة ان تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا او باستخدام خاص ومتفرد بطرق التوزيع المعروفة ، يفترض أن يكون نادرا أن يبدأ العمل دون القدرة على الابداع والتجديد ، أو تصور رؤية ريادية يستطيع أن يجسدها في أفعاله وانشطته المختلفة
4. **آليات ادارة متكيفة مع التطور** : ان نجاح الاعمال الصغيرة إذا ما اريد له الاستمرارية فانه يستند على وجود قابليات استيعاد وفهم جيد للتطور مرتبط بالجوانب التنظيمية والادارية ، ويعبر البعض عن هذه الاليات بكونها تساعد على البدء بالخطوة الصحيحة
5. **الحصول على عاملين اكفاء وجذب متميزين والمحافظة عليهم** : ان الاعمال الصغيرة قد لا يوجد لديها الوقت الكافي وعمليات الاختيار المعقدة والمطولة للعاملين ، لذلك يتطلب الامر ان تعبير هذه الجوانب عن الاهمية البالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة ادارتها على حسن الاختيار والتدريب والتحفيز هؤلاء العاملين وتوظيفهم ، والحصول على افضل ما لديهم من قابليات وقدرات
6. **قدرات ومهارات متنوعة لدى الادارة وخصائص شخصية لدى المالكين والمديرين تساعد على نجاح المنظمة الصغيرة والمتوسطة** : ان امتلاك رؤية ورسالة واضحة بتقاسمها الجميع ، شرط ضروري لزيادة تحفيز العاملين والاندماج بالعمل ، وأن واحدة من أهم أسباب فشل المنظمات الصغيرة والمتوسطة هو الرؤية الضيقة والاهتمام بجانب واحد واهمال الأخريات ، لقد عبر البعض عن عوامل نجاح الاعمال الصغيرة بجانبين يرتبط الأول بكفاءة الادارة ويرتبط الجانب الآخر بمجموعة من قبيل تحديد الاهداف وحسن استيعاب المهام والانشطة الادارية .

خامسا: تحديات ومعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التغيرات الحاصلة في الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين ساهمت في إعادة تشكيل معادلة القوى السياسية والاقتصادية على الصعيد العالمي، كما أن التغيرات التكنولوجية والتغير السريع لأذواق المستهلكين...سيؤثر حتماً على المؤسسات الكبيرة والصغيرة معا سواء من حيث رؤيتها المستقبلية للأهداف والأنشطة أو للأسواق. وفي ظل تنامي ظاهرة العولمة فإن هناك العديد من التحديات التي قد تعيق نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أهمها:[1]

- **التكتلات الاقتصادية العالمية:** نعلم أن الأقطاب الثلاثة (مجموعة شمال أمريكا- الاتحاد الأوروبي- مجموعة asean) أصبحت تسيطر على العلاقات الاقتصادية بين الدول ، و منه ستؤثر حتماً على نشاط المؤسسة الصغيرة.
- **منظمة التجارة العالمية:** والتي تحث على التجارة العالمية مما يزيد من شدة المنافسة أمام المؤسسات الصغيرة؛
- **اتفاقيات الشراكة مع الدول الأجنبية:** والتي تقود إلى إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات الدولتين المتشاركتين؛
- **ضآلة حجم التمويل:** وهذا راجع لعدم وجود مرونة لمنح القروض للمؤسسات الصغيرة من طرف القطاع المصرفي نتيجة شروط القروض والضمانات المفروضة، بالإضافة إلى عدم وجود تنوع في قنوات الائتمان حسب نوع واستخدام القرض ودرجة أهمية الصناعة؛
- **عدم وجود سياسة موحدة لتنمية ودعم المؤسسات الصغيرة:** حيث تحتاج هذه المؤسسات إلى استراتيجية واضحة وسياسة موحدة؛
- صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار المباني والأراضي أو انعدامها بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الحصول على مقومات عوامل الإنتاج الأخرى؛
- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية لقبول المشروع. بالإضافة إلى ما سبق نجد كذلك بعض المشاكل المرتبطة ببيئة المؤسسة الداخلية مثل :

[1] مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجية ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ط1 ، مكتبة المجتمع العربي، الاردن، 2014 ، ص5

- غياب أو ضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات التسيير يجعل المؤسسة الصغيرة غير قادرة على المنافسة والتكيف مع المتغيرات البيئية، بالإضافة إلى أن انعدام أو صعوبة الحصول على المعلومة الاقتصادية ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار؛
- القصور في الجوانب الفنية وضعف المهارات الإدارية، سياسة التوسع غير المخطط، ضعف الخبرة التسويقية، عدم توافر فرص التدريب الجيد...إلخ.[1]

[1] سامية عزيز، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 197

المبحث الثاني: الصادرات والتنويع الاقتصادي

تلعب الصادرات دورا هاما في الاقتصاد الوطني، إذ تمثل قضية التصدير محورا أساسيا في رسم السياسات الاقتصادية لكوهنا مصدر هام لتدفقات النقد الأجنبي حيث تعد حصيلة الصادرات المصدر الرئيسي للموارد المالية المتدفقة ومن جهة أخرى تعمل على تغطية ما تحتاجه من واردات من سلع و خدمات ضرورية . ويعمل التصدير على تحقيق أقصى درجات التصنيع والنمو ، وهو على هذا النحو يحيا اهمية كبيرة في جمال بناء وتطوير وإصلاح الهيكل الاقتصادي للدولة. و بذلك فإن الصادرات تعتبر كقوة حركة للنمو الاقتصادي. ومنه جاء ما يعرف بالتنويع الاقتصادي ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى التعرف على الصادرات والتنويع الاقتصادي.

أولا: عموميات حول الصادرات

يعتبر التصدير من المشكلات الرئيسية التي تسعى الدول إلى جعله من أهم المقومات الرئيسية لأي إقتصاد، وذلك بالنظر إلى الدور الكبير الذي يقوم به في جلب الثروة بالإضافة إلى ذلك تلبية لمختلف حاجياته الضرورية من الدول الأخرى.

1. مكانة التصدير في الفكر الإقتصادي :

يشمل الفكر الإقتصادي عددا من الأفكار التي إعتبرت النشاط التصديري ركنا أساسيا في عملية الإنماء الإقتصادي للدول المتقدمة والنامية على السواء ، وعليه نتناول نظرة الفكر الإقتصادي للصادرات وذلك على النحو التالي : [1]

1.1. الصادرات في الفكر الإقتصادي:

أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة (الثروة) للأمة هي التجارة الخارجية ، كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الإقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية ، ولم تقتصر مطالبتهم بتدخل الدولة في التجارة وإنما طالبوا بضرورة تدخلها المتكامل في الحياة الإقتصادية لضمان نجاح التجارة من أجل تحقيق هدف جمع الثروة للأمة ، كما طالبو كذلك بتدخل الدولة من أجل تنظيم علاقتها التجارية مع الدول الأخرى بحيث تجلب التجارة أكبر قدر من المغانم للدولة وتحد من الأضرار أو الخسائر التي تنجم عن هذه التجارة .

وقد رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة ، مما يحتم على الدولة أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى وأن تزيد من صادراتها إلى تلك الدول ، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات من الخارج . وأعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية

[1] بن طيرش عطاء الله، تعزيز الميزة التنافسية الصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العموم الإقتصادية، تجارة دولية، جامعة أبي بكر بمقايد – تلمسان، 2016 - 2017 ص 75 - 79

1.2. الصادرات في الفكر الإقتصادي الكلاسيكي :

منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت تتراجع أفكار التجاريين ، وبدأت أفكار الكلاسيك في البروز والتي نادت بالحرية الإقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية ، وقامت بعرض فكرة الحرية الإقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن الإقتصادي التلقائي ، وأصبحت هناك مفاهيم جديدة ترى عدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية وهذا ما يخالف مطالبة الفكر التجاري بضرورة تدخل الدولة في الإقتصاد . وانتقد الكلاسيك التجاريون في سعيهم لفرض قيود على التجارة الخارجية من خلال الحد من الواردات والتوسع في الصادرات بشكل يتنافى والإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للإقتصاد ، فلقد نادى الإقتصاديون الكلاسيك بالحرية الإقتصادية التامة في مجال التجارة الخارجية ، والتي تعتمد فكرة التوازن الإقتصادي التلقائي ، وبذلك هم يرون وجوب عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية ، فأبرز مفكري هذه المدرسة هو أدم سميث الذي جاء بفكرة التقسيم الدولي للعمل كلما إزداد حجم السوق ، وبالتالي فهو ينظر إلى التجارة الخارجية على أنها الأداة التي بموجبها يتم توزيع الفائض من الإنتاج ، ولقد أضاف الإقتصادي ريكاردو إلى أن الدولة تتخصص في إنتاج السلع على أساس التكاليف النسبية وليس النفقة المطلقة كما جاء به أدم سميث .

1.3. الصادرات في الفكر الكينزي :

عندما جاء العالم الإقتصادي " كينز " برز الإهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل الوطني حيث تساهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة وتقوم الفكرة الأساسية في نظرية المضاعف على أساس أنه عند حدوث زيادة مبدئية في التصدير (أو في الإستثمار) ، فإن الزيادة الكلية في الدخل الوطني تكون أكب ر بسبب الزيادات المضاعفة ، وهكذا تؤدي الزيادة المبدئية في الإنفاق إلى زيادة مضاعفة في الدخل الوطني ، ويتم تعريف المضاعف بأنه النسبة بين الزيادة في الدخل والزيادة المبدئية في الصادرات التي أحدثت هذه الزيادة الكلية

1.4. الصادرات في الفكر الإقتصادي الحديث

ظهر عدد من الإقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لمن سبقوهم من الإقتصاديين إزاء دور الصادرات في عملية التنمية الإقتصادية منهم " Myrdal , Marx Singer , Nurkse , Porter ، . حيث أشار " Marx " إلى إستحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الإقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الإقتصادية الدولية ، وما تمارسه هذه الدول من إستغلال ونهب لثروات الدول الفقيرة (الضعيفة) ، بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال العالمي ، ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية ، إضافة إلى عوائد إستثماراتها التي إقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها .

أما Nurkse فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الإقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة ، وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل : كندا وأسترا ليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين ، كما أكد على ضرورة الإهتمام بهذا الجانب في الدول النامية ، وإزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية ، وذلك نتيجة ما تواجهه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة الأمر الذي يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة .

2. تعريف الصادرات

يلعب التصدير دورا كبيرا في تنشيط الإقتصاد ، حيث ظهرت أفكار التجاريين في هذا المجال ثم تلتها مدارس أخرى أعطت له أهمية كبيرة وأعتبرته من بين أهم مصادر خلق الثروة ، و يساعد التصدير على تصريف المنتجات والمواد الفائضة عن حاجة الإقتصاد من جهة ، وتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية للدولة من جهة أخرى اذن فالصادرات وتصدير هي:

تعرف الصادرات على انها:" هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون وغير المقيمين في البلد [1]"

ويعرف أيضا التصدير بأنه:" يقصد به بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها ، أو بتعبير أخر من أحد الأسواق التي تحقق السلعة فائضا في إنتاجها إلى سوق آخر تمثل فيه نفس السلعة جزء من إحتياجها "[2]

وكتعريف شامل لمصطلح التصدير : " بأنه عبارة عن العملية التي تشمل بيع مختلف السلع المنظورة وغير المنظورة من الأسواق الوطنية إلى الأسواق الخارجية "

3. دوافع التصدير :

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عجز السوق المحلية عن تحقيق هدف النمو المتواصل ، أي أن إيجاد قطاع تصديري يمكن أن يشكل النواة الإستراتيجية لتنمية أشمل ؛

[1] حمشة عبد الحميد ، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة . دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، إقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، 2012-2013 ، ص : 50

[2] عديلة وآخرون ، مداخلة حول : دور تحفيز الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر . ملتقى 2 العلواني – وطني حول : إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي ، يومي 6 و 7 ديسمبر 2017 ، ص : 4 .

- يعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات من فائض طاقتها الإنتاجية ؛
- نمو الطلب في السوق الأجنبي وكذا ضعف التنافسية فيه ، وهو عامل مهم لإقتحام السوق الخارجية .

4. أهمية وأهداف التصدير

1.4. أهميته

بالنسبة للدول فيما يلي :

تتجلى أهمية الصادرات من خلال قدرتها على خلق فرص عمل جديدة وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات وجذب الإستثمار المحلي والأجنبي وتحقيق معدلات نمو مطردة وذلك كما يلي :

- **خلق فرص عمل جديدة** : يعتبر قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة الجديدة وقد أكدت ذلك تجارب العديد من الدول ، فقد تمكنت عدة دول من شرق أسيا وهي اليابان وهونغ كونغ وتايوان وأندونيسيا وماليزيا وتايلاند من خلق فرص عمل جديدة ، والرفع من معدلات نموها بلستخدام التوجه التصديري بحيث ساعد ذلك على إنخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية تتراوح بين 2 إلى 4 بالمائة في سنة 1998
- **إصلاح العجز في ميزان المدفوعات** : تعتبر الصادرات أحد الموارد الهامة لجلب النقد الأجنبي د يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والإستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد وأسعار الصرف ، فالصادرات تلعب دورا رئيسيا ومباشرا في معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في الميزان مما – التجاري .
- **جذب الإستثمار المحلي والأجنبي** : يعتبر الإستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير وهذا ما أكدته العديد من التجارب الدولية الناجحة في عملية التصدير . فالإستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة بالإضافة إلى الإرتباط بالأسواق العالمية ، فالتكنولوجيا الحديثة تساهم في تطوير المنتج وخفض تكلفة إنتاجه ، كما يسمح أيضا توافر رأس المال بالتوسع في الإنتاج ، وتنوع المنتج وتحسين جودته . فالاستثمار يعمل على إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية وهذا ما تحتاجه أي دولة للنهوض باقتصادها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة [1]

[1] ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات عمى النمو الإقتصادي. دارسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، إقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013 – 2014 ص: 81

- **تحقيق معدلات نمو مطردة** : إن هدف أي سياسة إقتصادية هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، فالإهتمام بالصادرات عن طريق تنميتها وتطويرها وتشجيعها من خلال خلق المناخ المناسب ، لذلك سيكون له مردود إيجابي على جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية وعلى خلق فرص عمل جديدة وإصلاح العجز في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات ، ولا يتم ذلك إلا بالعمل على حل المشكلات التي تعوق نمو الصادرات السياسات المتناسقة والمتكاملة والواضحة المعالم بين مختلف الكيانات المؤسسية التي تؤثر على التصدير في البلد

1.5. أهداف التصدير :

هناك مجموعة من الأهداف المتعلقة بالتصدير منها ما هو مرتبط بالإستراتيجية التجارية ، وما هو مرتبط بالجانب المالي ، ومنها ما يتعلق بتحسين شروط الإنتاج وذلك كما يلي :

أ. الأهداف المرتبطة بالاستراتيجية التجارية :

- ✓ تجاوز السوق الوطنية المشبعة ؛ توزيع جغرافي للمخاطر ؛
- ✓ التكيف مع المنافسة ؛
- ✓ التواجد في السوق الدولية .

ب. الأهداف المرتبطة بالجانب المالي :

- ✓ الزيادة في رقم الأعمال ؛
- ✓ رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية ؛
- ✓ رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة ؛
- ✓ تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة .

ج. الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:

- ✓ تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة؛
- ✓ استغلال الامتيازات المتوفرة؛
- ✓ خفض الكلفة الإنتاجية؛
- ✓ رفع من جيود البحث والتطوير؛[1]

[1] ناصر الدين قريبي، مرجع سبق ذكره، ص: 82

5. أنواع الصادرات

يمكن تقسيم الصادرات إلى عدة أنواع رئيسية وهي: الصادرات المنظورة والصادرات غير المنظورة، الصادرات المؤقتة والصادرات الدائمة، الصادرات المباشرة والصاد ا رت غير المباشرة. ويمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم(01): يمثل أنواع الصادرات

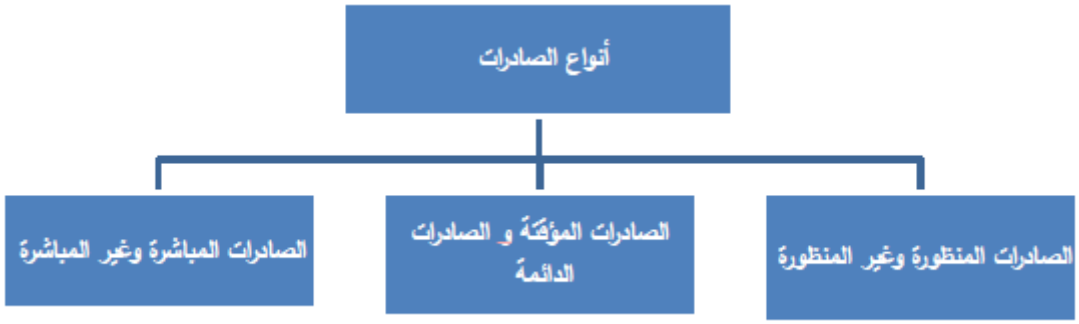

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على المرجع: بن طيرش عطاء الله، تعزيز الميزة التنافسية لمصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العموم الإقتصادية، تجارة دولية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2016م.

أ. الصادرات المنظورة :

وتشمل السلع والبضائع التي يبيعها المقيمون في دولة ما إلى المقيمين في دولة أخرى ، وتنتقل إليهم عبر الحدود وتسمى بالصادرات المنظورة أو المرئية لأنها تقع تحت بصر رجال الجمارك حيث يمكنهم مشاهدتها ومعاينتها ويحصونها في سجلاتهم .

ب. الصادرات غير المنظورة :

وتشمل خدمات عدة وتتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الخارج ، وتتمثل في خدمات النقل ، التأمين ، السياحة ، كذلك تشمل النفقات الدبلوماسية ، مدفوعات البريد والهبات ... الخ ، زد على ذلك تصدير رؤوس الأموال والذي يمثل انتقال رؤوس الأموال العائدة إلى الاحتكارات المالية العالمية من بلد إلى آخر ، قصد زيادة أرباح هذه الاحتكارات ، وتعزيز مراكزها الإقتصادية والسياسية في الأسواق وتوسيع مجالات الاستثمار الرأسمالي ، ويتم هذا التصدير بعدة طرائق منها : إصدار أو شراء أوراق تجارية أو التزامات أو أسهم أجنبية ، منح قروض لتمويل شركات تابعة في الخارج .[1]

ج. الصادرات المؤقتة :

وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد إستردادها ومن جملتها :

[1] بن طيرش عطاء الله، مرجع سبق ذكره، ص74

- المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو المؤتمرات أو الصالونات الدولية ؛
- مواد وأجهزة وآلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج ؛ هـ إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها في الخارج .

د. الصادرات الدائمة :

وهي تلك المنتجات التي يتم تصديرها بصفة دائمة دون إعادتها ، وأيضا يقصد بها مجموع البضائع الجديدة والقديمة التي تخرج بصفة نهائية من الإقليم .

هـ. التصدير المباشر :

نقصد به ذلك النشاط الذي يترتب على قيام شركة ما منتجاتها إلى مستفيد عملي يتولى عملية تصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج سواء كان المنتج بشكله الأصلي أو بشكله المعدل ، ويفيد التصدير المباشر في تعميق معرفة وخبرة الشركة بالأسواق الدولية ويساعدها على زيادة كفاءة الإدارة في ميدان الأعمال الدولية أيضا .

و. التصدير غير المباشر :

يتطلب وجود صلة مباشرة بين الشركة المنتجة والشركة المصدرة في نفس الوقت ، والشركة المستفيدة خارج البلد الأصلي للشركة المصدرة .[1]

[1] العموايي عديمة، وآخرون، مداخلة حول: دور تحفيز الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، ملتقى وطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي، يومي 6 و 7 ديسمبر 20،ص5

ثانيا: عموميات حول التنوع الاقتصادي

قام الفكر الاقتصادي بتحديد العديد من المفاهيم التنموية سواء في الدول النامية لتمكينها من اللحاق بالدول المتقدمة أو في الدول المتقدمة لتعزيز قدراتها التنموية أكثر فأكثر، ومن أهم المفاهيم الواسعة المتناولة عند المنظرين الاقتصاديين أو المنظمات والهيئات الدولية والحكومية أو التقارير الاقتصادية هو مصطلح التنوع الاقتصادي

1. التنوع الاقتصادي (المفهوم والانواع)

في هذا السياق يتم عرض مفهوم وأنواع التنوع الاقتصادي

1.1. مفهوم التنوع الاقتصادي:

للتنويع الإقتصادي تعاريف متعددة ومختلفة عن بعضها البعض باختلاف النظرة التي ينظر من خلالها إلى التنويع، ولضبط مفهوم التنويع الإقتصادي سنتناول مجموعة من التعاريف فيما يلي:

جاء في تعريف التنوع الاقتصادي على أنه: "أنه عملية تهدف لتوسيع القاعدة الإقتصادية، وإقامة ركائز إقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدماتية، وبالتالي المساهمة في إيجاد مصادر أخرى للدخل"[1]

ويعرف التنويع الإقتصادي على أنه :" محاولة إيجاد صادرات جديدة، ومصادر مختلفة للإرادات غير المصادر التقليدية المعروفة، والعمل على الحصول على إرادات دائمة ومستقلة من خلال التخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في كل القطاعات الإقتصادية"[2]

ويعرف أيضا على انه: " هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد. بمعنى آخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي ، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية"[3]

ويعرف أيضا بأنه : هو عملية تنويع الدخل أي تسويع القاعدة الانتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية)السلعية والخدمة) في الناتج المحلي الاجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على الهيمة مادة

[1] صادق هادي، **دور التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات النفطية**، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة2012-2000، رسالة ماجستير، تخصص إقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014م، ص04

[2] نزار ذياب عساف وخالد روكان عواد، **متطلبات التنويع الإقتصادي في الع ا رق في ظل فلسفة إدارة الإقتصاد الحر**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارة، المجلد 06 ، العدد 12 ، جامعة الأنبار-العراق، 2014 ، ص 467

[3] كمال روابنية ، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية**: حالة البلدان 12 العربية المصدرة للنفط ، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 05 ديسمبر 2016 ، جامعة ورقلة،ص23

أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية أو استراتيجية)، كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الانتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية ، قادرة على توليد موارد متجددة ،وبلوغ مرحلة سيطرة الانتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات[1]

كما يعرف التنويع الإقتصادي عل ى أنه عملية إسهام قطاعات مختلفة من الإقتصاد وذلك اشركها في الاستثمارات بهدف تقلل المخاطر التي تعرض لها البلد في حالة اعتماده على مورد واحد[2]

ومنه نستنتج ان أن التنويع الإقتصادي غاية تسعى إليه الدول ذات الاقتصاد الأحادي خاصة الدول النفطية منها، فالتنويع الإقتصادي هو تلك العملية التي تتضمن تنويع الإنتاج تنويع الصادرات من سلع وخدمات، تنويع مصادر الدخل وإيرادات الدولة واشتراك القطاع الخاص في مختلف قطاعات الإقتصاد.

1.2. أهمية التنوع الاقتصادي

يحظى التنويع الإقتصادي بأهمية كبيرة تعود بنتائج إيجابية على الإقتصاد الوطني ككل يمكن تلخيصها في النقاط التالية [3]:

- يسمح التنويع الإقتصادي بجعل الإقتصاد أقل عرضة للصدمات الخارجية ، خاصة فيما يتعلق بتقلبات الأسعار المستمرة ؛
- زيادة تحقيق أعلى معدلات للإنتاج وتوفير فرص عمل بشكل أفضل بالإضافة لتحقيق المزيد من الأرباح التجارية ؛ المساهمة في تحسين الإقتصاد وجعله مرن ومتكيف مع معظم الظروف ؛
- المساهمة في زيادة القيمة المضافة المحلية كالناتج المحلي الإجمالي ؛
- تحقيق تنمية إقتصادية متوازنة إقليميا وإجتماعيا ؛
- تحقيق الإستقرار للموازنة العامة ؛
- توفير الخبرات المحلية والأجنبية والمؤسسات الإدارية لتنفيذ الخطط التنموية ؛
- بناء إقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية ؛ تشجيع القطاع الخاص والإستثمار الأجنبي ؛

[1] محمد كريم قروف ، **قياس و تقييم مؤشر التونيع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلة للفترة 1980–2014** ، مجلة 10 الواحات للبحوث و الدراسات ،غرداية ، المجلد 09 ، العدد 02 ، 2016،ص12

[2] بلقلة إبراهيم، **سياسات الحد من الآثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط– مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2014م، ص134

[3] إكرام حجاب، **التنويع الإقتصادي كخيار تنموي مستدام القطاع السياحي المغربي نموذجا**، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد 11 ، العدد 01 ، جامعة تيبازة، 2020 ، ص 232

- يساهم في زيادة معدلات النمو الإقتصادي من خلال زياد فرص الإستثمار ، وتقليل المخاطر المتعلقة بها التي تنتج عن تركيز تلك الإستثمارات في عدد قليل من النشاطات ، وذلك بتوزيع الإستثمارات على عدد كبير من النشاطات الإقتصادية .

1.3. أهداف التنوع الاقتصادي وأسبابه:

أ. أهداف التنوع الاقتصادي

ومن بين اهم الأهداف التي يحققها التنوع الاقتصادي نجد[1]:

- ✓ تأمين الإستقرار الإقتصادي وإكساب الإقتصاد القدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية ، والتقليل من نسبة المخاطر كتقلبات أسعار المواد الأولية ؛ تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات ، وتوفير فرص العمل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد ؛
- ✓ زيادة الصادرات والتقليل من واردات السلع الإستهلاكية خصوصا ؛ تقليص دور الدولة والسلطات العمومية في العملية الإقتصادية وتفعيل دور القطاع الخاص ؛
- ✓ تحسين وتيرة التنمية وذلك من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة ؛
- ✓ الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية ؛
- ✓ توسيع القاعدة الإنتاجية وتطوير المنتجات ما يزيد من سيطرة الإنتاج الوطني على الأسواق الداخلية ومن تم زيادة التصدير ؛
- ✓ الحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق الدولية ؛
- ✓ تكوين قاعدة إقتصادية صلبة متنوعة ومتكاملة قادرة على الإستجابة لجميع التغيرات المحلية والدولية ؛
- ✓ تحقيق الإستقرار للميزانية العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها ، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية المختلفة على الأقل بنسبة مساهمة متساوية لكل قطاع في الميزانية العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات .

ب. أسباب التنوع الاقتصادي:

يمكننا أن نلخص أهم الأسباب التي تدفع الدولة لتبني استراتيجيات للتنويع الإقتصادي فيما يلي[2]:

- ✓ التقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية التي تمثل حجر الأساس للدول أحادية الإقتصاد؛

[1] مريم زغاشو ومحمد دهان، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الإقتصادي – إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد 48 ،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، ديسمبر، 2017 ، ص74

[2] مريم زغاشو ومحمد دهان، المرجع السابق، ص75

- ✓ تذبذب دخل هذه الدول وانعكاس ذلك على إنفاقها العام؛
- ✓ تفاوت نمط ووتيرة التنمية الأفقية والعمودية بها؛
- ✓ الإعتماد المستمر والمتزايد على الخارج في إستيراد السلع الإنتاجية والاستهلاكية.
- ✓ الطبيعة النافذة لهذه الموارد الأولية؛

ومن خلال ما تم عرضه يمكننا ان نلخص ما تطرقنا اليه في الشكل الموالي:

الشكل رقم(02): يمثل مخطط تعريفي للتنويع الإقتصادي

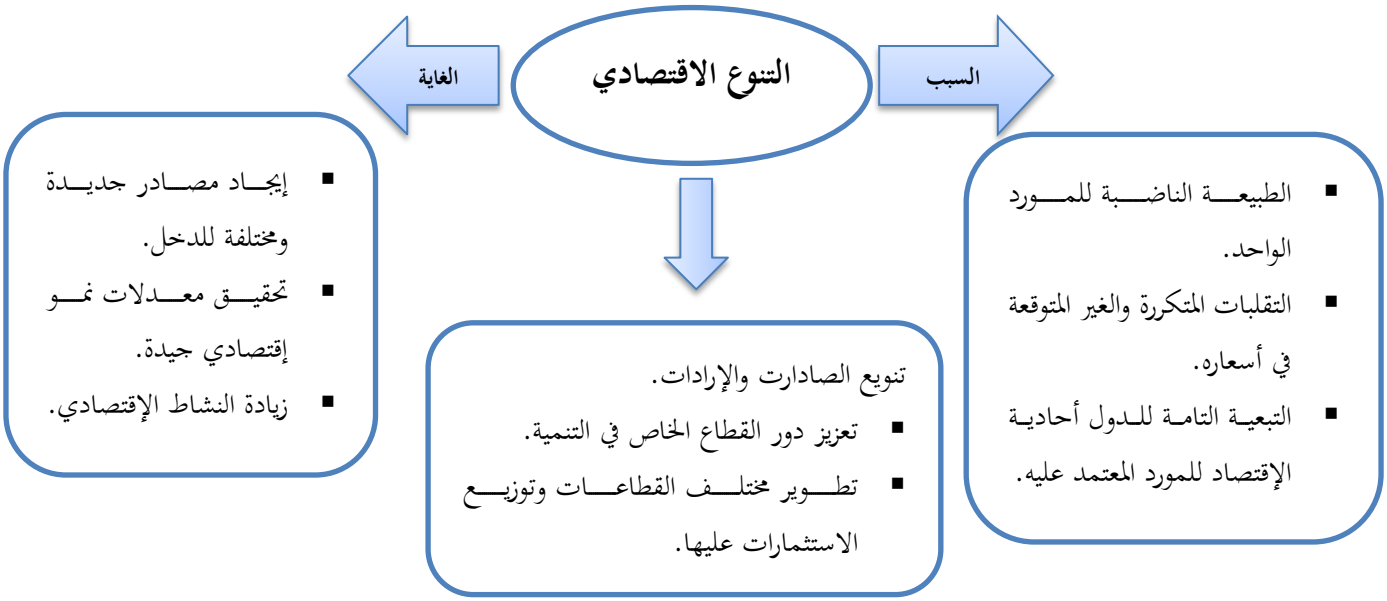

المصدر: بلعما أسماء وبن عبد الفتاح دحمان، استراتيجيات التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدارسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07 ، العدد 01 ، جامعة أحمد دارية، أدرار، الجزائر، 2018 ، ص 345

ثالثا: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

هناك العديد من العوامل التي من خلالها يمكننا الحكم على مدى التنوع الإقتصادي في أي دولة أهمها [1] :

- معدل ودرجة التغير الهيكلي ، الذي تدل عليه النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي ، بالإضافة إلى زيادة أو إنخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن ؛
- درجة عدم إستقرار الناتج المحلي الإجمالي ، إذ أن التنويع الإقتصادي يحد من عدم إستقراره مع مرور الزمن ؛ تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية ، حيث أن التنويع الإقتصادي يهدف إلى تقليل الإعتماد على الإيرادات النفطية ؛
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات ، وكذا العناصر المكونة للصادرات غير النفطية ، فإرتفاع الصادرات غير النفطية يدل على إزدياد درجة التنويع لإقتصادي ؛
- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع ، إذ ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ؛
- درجة تدخل القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي ، فالتنويع الإقتصادي يعني أساسا بزيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي الإجمالي ؛ مقاييس الإنتاجية ، حيث يتم إستخدام هذه المقاييس على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص لتقييم معدل تنميته وتحديثه .

ويمكن قياس درجة التنويع الإقتصادي بالاعتماد على العديد من المؤشرات الإحصائية منها :

- **مؤشر هرفندال – هيرشمان:** يستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما ، فهو يعتمد على تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه ، وقد هذا المؤشر أساسا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين ، ويعرف هذا المؤشر صمم بالصيغة التالية :

$$h.h = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{xi}{x}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1-\sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث:

h.h : مؤشر هيرفندال– هيرشمان

n : تمثل عدد النشاطات

xi : . قيمة المتغير في النشاطi

x: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

[1] محمد كريم قروف ، قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980 – 2014 ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 09 ، العدد 02 ،كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، الجزائر ، 2016 ، ص 639

تكون قيمة المعامل محصورة بين الصفر والواحد، فإذا كان مساويا للصفر معنى ذلك أن هناك تنوعا كاملا في الإقتصاد، وإذا كان مساويا للواحد فإن مقدار التنويع يكون معدوما

- **مؤشر أوجيف**

ويقيس التنويع الإقتصادي عن طريق قياس توزيع النشاط الإقتصادي بين القطاعات في البلد حيث يمكن أن يكون

$$\text{Ogive index} = \sum_{i=1}^{n} \frac{(si-1/n)^2}{1/n}$$

موضوع متغير النشاط الإقتصادي هو العمالة أو الصاد ا رت أو الدخل أو الناتج المحلي ... إلخ، ويحسب بالصيغة التالية:[1]

حيث:

n :عدد القطاعات في البلد

si: حصة القطاع من النشاط الإقتصادي

حيث تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد، مثل معامل هرفندال – هيرشمان، و التي تفضي إلى نفس التفسير.

[1] عوض خطيب ممدوح، أثر التنويع الإقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العلمية للعلوم الإدارية، الكويت، 2011، ص 207

رابعا: آليات ومحددات التنويع الإقتصادي

إن نجاح التنويع الإقتصادي يتوقف على توفر جملة من الشروط، ولابد لتفعيله من إتباع إجراءات وآليات معينة سنتعرف على أهمها من خلال هذا المبحث، وكذا أهم ما يعيق عملية التنويع الإقتصادي.

1. محددات التنوع الاقتصادي وعوامل نجاحه

للتنوع الاقتصادي عوامل عدة التي تساعد في نجاحه وتطوره من بين هاته المحددات نجد[1]:

- **سياسات التجارة الخارجية المطبقة** : فالسياسة التجارية الحرة تؤدي إلى زيادة مستوى التخصص في سلع الميزة النسبية للبلدن إلا أنه مع مرور الوقت تحدث زيادة في مؤشر التنويع الإقتصادي وذلك للوقاية من الصدمات الخارجية ؛
- **حجم الاستثمارات** : تقاس قدرة الدولة على زيادة درجة تنويع اقتصادها بحجم الاستثمارات ونسب التكوين الرأسمالي في الدولة ، إذ أن إنخفاض مؤشر التنويع يؤدي لتحفيز الدولة على زيادة إستثماراتها من أجل رفع درجة التنويع ، وهو ما يوجب الدول على وضع إستراتيجيات هادفة إلى تحسين البيئة الأساسية ، وذلك بهدف جذب الإستثمارات في قطاعات جديدة ، وذلك بالنظر لأهمية الاستثمارات في الإهتمام بالبحوث والتطوير وزيادة دافع الإبتكار ، هذا بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا والمعارف والخبرات إلى الدول المضيفة ؛
- **معدلات النمو الإقتصادي** : بحيث تساهم معدلات النمو الإقتصادي المرتفعة والمتمثلة أساسا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في رفع درجة التنويع الاقتصادي كونه يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي زيادة فرص تنوع المنتجات ؛
- **درجة إستقرار السياسات الكلية** : المقصود بالسياسات الكلية السياسات المالية والتجارية والصناعية ، ومدى توافق هذه السياسات مع تحقيق هدف التنويع الإقتصادي كما هو مخطط له حيث أن درجة إستقرار السياسات الكلية المطبقة تؤثر على درجة التنويع الإقتصادي طرديا ؛
- **الإدارة الحكومية الراشدة** : يعتبر شرطا أساسيا ولازما لبناء بيئة مناسبة للتنويع الإقتصادي وذلك من خلال تصميم وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز النمو في القطاعات الحديثة وتطويرها بما يسمح لها بالإزدهار والإسهام بشكل أكبر في الإقتصاد الوطني ، بالإضافة لدور الحكومة في وضع إطار تنظيمي مناسب لدعم النشاط الإقتصادي وتوفير بيئة أعمال مناسبة ، وذلك من خلال تحسين الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالتجارة الخارجية بما يضمن تسهيل عمليات الإستيراد والتصدير ؛

[1] خالد هاشم عبد الحميد، التنويع الاقتصادي و التنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، المجلد 19 ، العدد 1، جامعة حلوان، مصر، 2018 ، ص 77

- **دور القطاع الخاص** : يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا في التنويع الإقتصادي ، وذلك من خلال تشجيع الإبتكار في القطاعات غير المستغلة وتشجيع القيام بعمليات البحوث والتطوير في أنشطة ومجالات جديدة تساهم في التنويع الإقتصادي ، ويتطلب ذلك قيام الحكومة بتحسين السياسات الصناعية وإزالة العقبات البيروقراطية التي تواجه بيئة الأعمال ، وتشجيع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ؛
- **درجة إستغلال الموارد الطبيعية** : فاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة من شأنه أن يؤدي لزيادة الإنتاج وتحقيق التنويع الإقتصادي ، وذلك باستخدامها في تطوير الصناعات التحويلية والخدمية
- **القدرة المؤسساتية والموارد البشرية** : لها دور بارز في تعزيز قدرات وإمكانيات التنويع الإقتصادي ، حيث تشير أغلب الدراسات إلى أن الإختلافات في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الأهمية في تحديد مدى تمكن البلدان من تجنب لعنة الموارد ، فالتنويع الإقتصادي يعتبر عامل مهم في توزيع الدخل والتخلص من الفوارق الإجتماعية في مستويات التعليم وغيرها ، كما أثبتت الدراسات أيضا أن تأثير المؤسساتية على النمو الإقتصادي يكون على المدى الطويل أكثر منه على المدى القصير ومن جهة أخرى فسرت إصابة الدول المرض الهولندي رغم إكتسابها لميزة توفر الموارد بالنوعية المؤسساتية للدولة ، بالإضافة إلى أن البلدان التي تعتمد على المداخيل النفطية غالبا ما تتميز بالفساد والحكم السيء وإرتفاع نسبة المشاكل الداخلية والحروب الأهلية ، فالدول الربعية تعاني من تقلبات أسعار النفط التي تؤثر على التنمية الإقتصادية ، والتنويع الإقتصادي هو الوسيلة المثلى والوحيدة التي تمكن من الخروج من هذا الوضع الذي أطلق عليه في حالة كندا إسم " فخ المنتجات الأولية الأساسية " ؛

2. **الوصول إلى الأسواق** : درجة الإنفتاح على التجارة في السلع والخدمات ، رأس المال الحصول على التمويل **آليات التنويع الاقتصادي**

لقد اختلفت وتنوعت اليات التنوع الاقتصادي وذلك من خلال تنقل من بلد الى بلد اخر وهذا راجع للظروف وسمات التي يتميز بيها كل بلد، ومن هنا يمكننا حصر أهم آليات التنوع الاقتصادي في النقاط التالية[1]:

أ. تفعيل ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي

يبرز الإصلاح الإقتصادي أساسا في ترك المجال لقوى السوق في إدارة النشاط الإقتصادي والتقليل من التدخل الحكومي ، وذلك لتحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع ، خصوصا إن كان الإقتصاد الوطني يعاني من إختلالات كبيرة ، ويمكننا حصر أهم عناصر سياسات الإصلاح الإقتصادي فيما يلي : تشجيع الإستثمارات الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية ؛ التنظيم القانوني لكيفية عمل السوق المالية وتداول رؤوس الأموال ، وذلك من أجل زيادة فعالية السوق إدارة المشروعات الخاصة

[1] توفيق بن الشيخ ، تطوير القطاع الخاص خيار إستراتيجي لتفعيل التنويع الإقتصادي في الدول المنتجة للنفط حالة الجزائر ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، العدد 07 ، الجزائر ، 2017 ، ص 590 .

ب. إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص

من أهم الآليات التي تدفع لنجاح عملية التنويع الإقتصادي هو العمل على ترسيخ نظام إقتصادي مختلط ، يقوم على أساس التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص ، وتحديد أدوارهما في عملية التنمية الإقتصادية فالقطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو إلا إذا كان هناك قطاع عام قوي إلى جانبه ، وهذا ما يتطلب إصلاح النظام العام وتفعيل دوره التنموي ، ودعمه للقطاع الخاص .[1]

ج. تعزيز دور الإستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر ذو أهمية كبيرة وإستثنائية خاصة للدول التي تعاني من محدودية مصادر تمويل التنمية ، فهو من العناصر الديناميكية التي تدفع عملية التنمية المستدامة دوليا ، إذ يعتبر مصدرا مهما لتمويل التنمية ووسيلة لنقل التكنولوجيا ، كما يساهم في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة من خلال التدريب والتكوين ، ويساعد على الإستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة ، والحد من البطالة وذلك بتوفير مناصب عمل جديدة ويساهم في تلبية إحتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات ، كما يعد عاملا مهما في تنمية الطاقات الإنتاجية وتوسيعها وزيادة الدخل الوطني وتوسيع الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني ، على أن يزدوج ذلك مع جملة من الإجراءات التنظيمية والتحفيزية لتشجيع تدفق هذا النوع من الإستثمارات فيما بين الدول .

د. الإهتمام بفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد العملية التنموية ومدخل رئيسي للتنويع الإقتصادي كونها تساهم في الحد من البطالة وذلك بتوفيرها لفرص عمل حقيقية ومنتجة بشكل مستمر وأقل تكلفة من الصناعات الكبيرة ، كما أنها تمثل الركيزة الأساسية لعمل القطاع الخاص وبالتالي لابد من مساندتها لتدعيم دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي . وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الحضرية والمكانية وذلك لصغر حجمها وقدرتها على التوغل داخل القرى والأرياف ، والحد من الهجرة نحو المدن . كما تدعم المؤسسات الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج ، أو التعاقد معها لإنتاج بعض المكونات ، أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي . وتعمل على الإستثمار الأجنبي المباشر والمساهمة في زيادة الناتج المحلي ، وزيادة العائد المالي للدولة من خلال إقتطاعات الضرائب وزيادة الإستثمارات[2]

[1] عفاف لومايزية ، التنويع الاقتصادي تبديل إستراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة ، مجلة الإقتصاد العالمية ، العدد 62 ، 2017 ، ص 28

[2] مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصاد ا رت غير النفطية، على النمو الإقتصادي في الج ا زئر د ا رسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، المركز الجامعي بغرداية، 2011م، ص157

خامسا: معوقات التنوع الاقتصادي

أهم العراقيل والمعوقات التي تحد من سرعة إنجاز ونجاح التنويع الإقتصادي كثيرة ومتنوعة ومن بينها[1] :

- الإفتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية ، وصعوبة نقلها وتوطينها من الدول الأخرى ؛
- ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية ، وهو ما يحد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الإقتصادي ؛
- الإفتقار للموارد البشرية المحلية ، والإفراط في الإعتماد على العمالة الأجنبية خصوصا كون تكاليفها مرتفعة ؛
- تخلف أسواق رأس المال ، مما يحد من دورها وإمكانياتها في تمويل مشاريع التنويع ضمن القطاعين العام والخاص ؛
- القيود المفروضة على الإستثمار الأجنبي ، والإفتقار إلى المناخ الملائم ، والضمانات القانونية لهذا الإستثمار
- غياب الإستقرار السياسي ، ما يجعل الحفاظ على الأمن وتأمين الحدود يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض الأحيان ، والتي كان يمكن استغلالها في تمويل مشاريع التنويع الإقتصادي والعملية التنموية ؛
- عدم التوافق الكبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين ، واحتياجات الإقتصاد الوطني من العمالة

[1] صادق هادي، دور التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة2012-2000، رسالة ماجستير، تخصص إقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011م، ص47

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي يُعوّل عليها في تنمية البلدان خاصة النامية منها، وذلك لما يساهم به في إنشاء الثروة ورفع الناتج الداخلي الخام، زيادة الصادرات، المساهمة في التشغيل ... إلخ، حيث أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال لم يصل مستوى المساهمة المرجوة منه في تنويع الصادرات ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات:

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية [1]:

- منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية .
- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير .
- تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لآخر ومن خط إنتاج لآخر ومن سوق لآخر لإنخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير .

ويمكن لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجد طريقها لأسواق الصادرات من خلال ثلاث قنوات :

- ✓ صادرات مباشرة
- ✓ صادرات غير مباشرة من خلال الوسطاء .
- ✓ الإندماج المادي بواسطة المصنعين الكبار .

وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهاما كبيرا في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50 % في إيطاليا وبين 40 % % 46 في الدانمارك وسويسرا ، و 30 % في فرنسا والنرويج وهولندا ، وتصل إلى 40 % في كوريا وبلدان شرق أسيا وإلى 50 % في الصين وترتفع هذه الحصة إذا تضمنت الإحصاءات الجزء من صادرات المؤسسات الكبيرة الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في حالة الصادرات من السيارات .

[1] سليمان بوفاسة ، موسى سعداوي ، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة – دراسة عن ولاية المدية . مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، العدد 31-2015 ، ص ص : 45 ، 46

وعلى الرغم مما سبق يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في تخفيض حدة العجز في الميزان التجاري فستطيع باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية أن تساهم في التصدير مباشرة في إنتاج مكونات السلع التي تتجه للتصدير .

كما يمكن أن تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يعمل بها أكثر من عشرة عمال في زيادة صادرات العديد من المنتجات المختلفة بشكل مباشر عن طريق إنتاج السلع والمنتجات النهائية أو بشكل غير مباشر عن طريق قيامها بإمداد المؤسسات الكبيرة بإحتياجاتها من الأجزاء تامة الصنع أو السلع نصف المصنعة والتي تستخدمها المؤسسات الكبيرة كمدخلات للمنتج النهائي وذلك بأسعار تنافسية تمكنها من المنافسة .

و بينما تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل ظروف معينة ببعض مزايا المرونة ، نجد أنه تعاني من عدة عراقيل للوصول إلى أسواق التصدير لهذا الغرض بادرت العديد من الدول إلى إنشاء وكالات لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدم الدعم والمساعدة ، وهي وكالات تابعة للدولة مثل الدواوين الوطنية لترقية

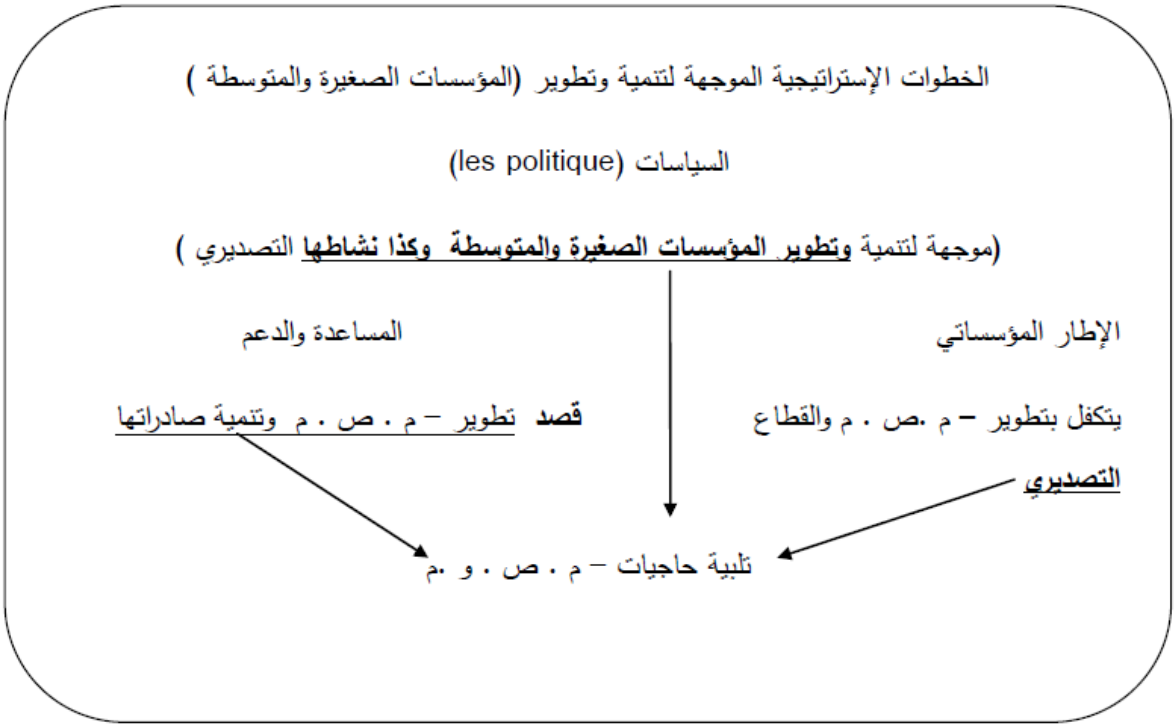

الصادرات ، غرف التجارة الوطنية ، دوائر التجارة والشركات التجارية الخاصة ، وتساهم هذه الوكالات بقسط كبير في إنجاح عملية التصدير .

وتتوفر العديد من الدول عمى خبرات طويلة وناجحة في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتنفيذ استراتيجية لتنمية تمك المؤسسات وأيضا في دفع التوسع الإنتاجي وتشمل على عدة عناصر تتعمق بوضع السياسة، وتوفير المناخ الملائم ومساندة البنية الأساسية المؤسسية وتوصيل المشورة والخدمات إلى المجموعة أو الوحدة المستهدفة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تلخيص هذه الخطوات كما يلي:

الشكل رقم(03): العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات.

المصدر: حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، دارسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العموم الاقتصادية، إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2013 – 2012 ، ص:63

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع الصادرات من خلال التجربة الدولية

لقد تزايد إهتمام الإقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات ، وتركزت جهودهم في بحث العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الإقتصادي ، وأن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الإقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى ، وحسب مراكز الدراسات الديمقراطية (santa barbara بالولايات المتحدة الأمريكية فإن أكبر طاقة كامنة لزيادة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تأتي من المؤسسات الصغيرة التي لايزال نصيبها من الصادرات ضئيل .

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات تعتبر ضعيفة مقارنة بحجم الصادرات في المؤسسات الكبيرة ، وإن نسبة ضئيلة من هذه المؤسسات تشارك في عملية التصدير ، وذلك لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول تركز على الأسواق الداخلية والمحلية لتسويق منتجاتها .

لكن مساهمتها في إجمالي الصادرات تعد على قدر من الأهمية وكثيرا ما تتجاوز 50 % من الصادرات الوطنية ، حيث تساهم هذه المؤسسات مثلا بنسبة 30 % من إجمالي الصادرات الصناعية في دول منظمة التعاون والتنمية الأوروبية (OCDE) لسنة 2000 ، وتساهم أيضا بنسبة 70 % من إجمالي صادرات الولايات المتحدة الأمريكية . وفي دراسة قامت بها وزارة الصناعة في كندا شملت 3032 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أثبتت أن صادراتها مثلت نسبة 11.42 % من رقم أعمالها لسنة 1994 ، وإن هذه النسبة إرتفعت إلى 16.51 % سنة 1997 .

وفي اليابان تستحوذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على 30 % من إجمالي صادرات المؤسسات الصناعية الكبيرة ، وتمثل حوالي 17 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية مصدرين مباشرين كما أن نصف

الإستثمارية الصناعية اليابانية في الخارج تتم بواسطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتجه معظمها إلى جنوب شرق أسيا .[1]

وفي فرنسا تساهم 9000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة و 1500 مؤسسة حرفية في الصادرات الفرنسية ، وتبلغ مساهمة هذه المؤسسات حوالي 27 % من إجمالي الصادرات الفرنسية ، وتشكل الإستثمارات المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخارج 10 – 15 % من إجمالي الإستثمارات الفرنسية المباشرة في الخارج ، وإن 15 % من نقل التكنولوجيا الفرنسية للخارج يتم بواسطة مؤسسات صغيرة ومتوسطة . وفي إيطاليا تصل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 47% من إجمالي الصادارت الإيطالية. [2]

ومن الناحية الإمبريقية فمن المفترض وفقا للمنظور الألماني أن يزيد اليوم حجم التصدير المباشر في المعاملات التجارية الأوروبية بالنسبة للسلع الإستثمارية ، وكذلك أيضا السلع الإستهلاكية فمن الملاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الدولي على وجه الخصوص عادت لا تستخدم أسلوب الصادرات غير المباشرة ومحاولة الدخول في علاقات تعاون مع مؤسسات أخرى ، أما الأشكال الأخرى لا تتوافق مع طبيعة وسمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . هذا وتوجد علاقة إحصائية واضحة تربط بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحصص الصادرات حيث يوجد إرتباط إيجابي بين نسبة الصادرات في حجم المبيعات وحجم المؤسسة ، ويتضح ذلك بصفة خاصة في القطاعات الموجهة للتصدير في مجال الصناعات التحويلية في ألمانيا لصناعة الآلات والمركبات والصناعات الكيماوية

وقد نظم مركز التجارة الدولية في منتصف الثمانينات سلسلة ورشات عمل حول علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعملية التصدير في سبع دول نامية ، فكانت النتيجة أن نسبة قليلة منها تشارك في التصدير ويرجع ضعف نسبة مشاركة هذه المؤسسات في عملية التصدير في الدول النامية إلى عدة أسباب منها :

- طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نجد أن معظمها تنشط في أسواق محلية ؛
- الإفتقار إلى المعلومات عن أسواق التصدير الممكنة وتفاصيل إئتمان الصادرات وخدمات التأمين وأيضا خدمات متطلبات إستيراد المواد لغرض الإنتاج للتصدير ، لأن العديد من الدول لم تدرك أهمية إنشاء هيئات لرصد المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية ودعم الصادرات ؛
- يعتبر تمويل الصادرات بشكل رئيسي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث تشير الدراسات أن مشكل التمويل يعتبر معوق رئيسي لدى هذه المؤسسات لارتفاع معدلات الفائدة وتعقد عملية الحصول على قرض خاصة بالعملة الصعبة ؛

[1] غزيباون علي ، أساليب تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية . دراسة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، شعبة علوم التسيير ، تسيير المنظمات، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، الجزائر ، 2014 – 2015، ص ص : 85 ، 86

[2] محمد إبراهيم عبد اللاوي ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي . مرجع سبق ذكره ، ص : 77

- غالبا مالا يوجد الإدراك الكافي لأهمية أليات التسويق سواء المحلي أو الدولي وكيفية التوزيع غير المباشر مما يعيق إختراق منتجات هذه المؤسسات أسواق الصادرات .

ولقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصغيرة والمتوسطة خاصة الصناعية منها ، قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية ، وزيادة الصادرات وتوفير العملة الصعبة ، وتخفيف عجز ميزان المدفوعات ، بل وساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات في بعض الدول .

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه نجد أن هناك اختلاف واضح في تحديد تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين دول العالم ، وهذا نتيجة لتعدد المعايير المستخدمة في تحديد التعريف واختلافها من دولة نحو دولة أخرى ، حيث نجد ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يقصد بها بالمؤسسة المستقلة هي كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعات مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إضافة إلى اختلاف أهمية ودور هاته المؤسسات في إقتصاد كل دولة

و إن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم حسب أشكال متعددة وحسب مجالات انتشارا هذا النوع من المؤسسات في النشاط الإقتصادي

لقد ركز الفكر الإقتصادي على النشاط التصديري وأعتبره ركنا أساسيا في عملية التنمية الإقتصادية ، والتصدير يشمل بيع مختلف السلع المنظورة والغير منظورة من الأسواق الوطنية إلى الأسواق الخارجية

وتظهر أهمية الصادرات في كونها قادرة على خلق فرص عمل جديدة وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات وجذب رؤوس الأموال كل هذه المعطيات تساعد على قيام إقتصاد حقيقي جاذب للعملة الصعبة .

أما عن علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصادرات فنجد أنها علاقة إحصائية إيجابية تربط بين نسبة الصادرات في حجم المبيعات بالمقارنة مع حجم المؤسسة في الدول المتقدمة ، وتكون علاقة إحصائية ضعيفة بين نسب الصادرات وحجم المبيعات بالمقارنة مع حجم المؤسسة في الدول النامية ، وهذا نتيجة تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها على الأسواق المحلية وتحقيق الإكتفاء الداخلي للدولة .

الجانب التطبيقي

الفصل التطبيقي: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الجزائر والسعودية نظرة تحليلية

تمهيد

المبحث الأول: الأداء الاقتصادي للجزائر والسعودية نظرة عامة

المبحث الثاني: جهود الهيئات الوطنية(الجزائر، السعودية) في دعم وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنمية وتنويع الصادرات

خلاصة الفصل

تمهيد

من خلال هذا الفصل سنقوم بتطرق الى معرفة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات بالجزائر والسعودية وذلك من خلال دراسة مقارنة بين البلدين في حين سنقوم بالتفصيل والتعرف على قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشخيص واقعها بتحديد تعدادها وتعداد العمالة فيها، وتطورها وكذا النشاطات المهيمنة والتي تمكنها من تعزيز مكانتها في الاقتصاد واعتبارها كأحد القطاعات المعول عليها من أجل تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال لم يصل مستوى المساهمة المرجوة منه في تنويع الصادرات ويعزى ذلك إلى الكثير من المشكلات التي أقعدتها عن القيام بدورها في تنمية الاقتصاد الوطني. ومن خلال هذا الفصل سنتناول ما يلي:

المبحث الأول: الأداء الاقتصادي للجزائر والسعودية نظرة عامة للفترة ما بين 2020-2021

المبحث الثاني: جهود المؤسسات الصغيرة ومتوسطة(الجزائرية والسعودية) في تنويع الصادرات

المبحث الأول: الأداء الاقتصادي للجزائر والسعودية نظرة عامة

إن تحليل المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية في الجزائر والسعودية تعتمد على مجموعة من الإحصائيات في فترة الدراسة الممتدة ما بين 2000-2021 وسيتم عرض هده الإحصائيات كما يلي:

المطلب الأول: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي للجزائر

سيتم في هدا المطلب عرض تحليل المؤشرات الاقتصادية الداخلية في الجزائر والتي تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق النمو الاقتصادي وكدلك معدلات التضخم والحد من ظاهرة البطالة.

1. الناتج المحلي الإجمالي

يستعمل الناتج المحلي الإجمالي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة معينة ومن خلال دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي يكمن أحد صوره في القوة الاقتصادية و الجدول الموالي يستعرض تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر2000م-2021م

جدول رقم(04): يمثل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر2000م-2021م

السنة	2000م	2002م	2004م	2006	2008	2010	2012
الناتج المحلي الإجمالي	54.79	52.76	85.33	117.03	171.00	161.21	209.06
السنة	2014	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الناتج المحلي الإجمالي	213.81	165.98	160.03	170.10	171.77	145.01	163.04

الشكل رقم(04):يمثل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر2000م-2021م

القيمة الحالية بالدولار الأمريكي

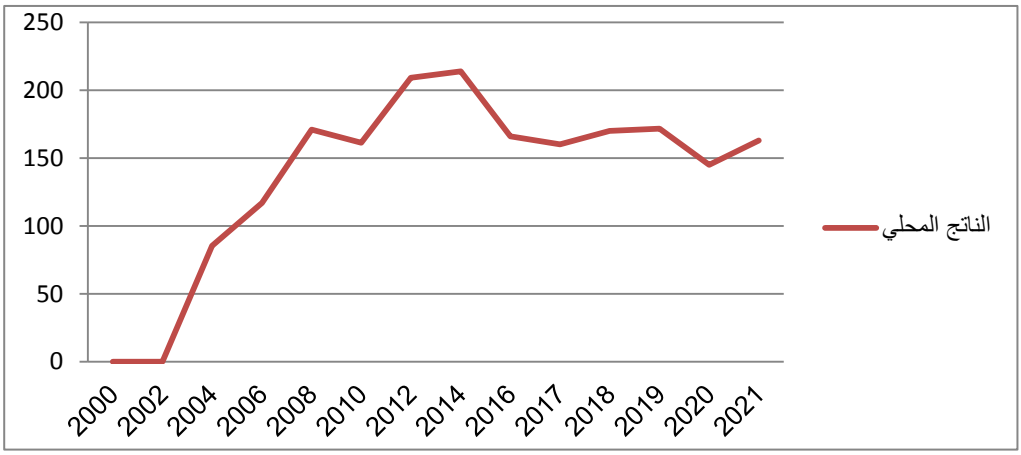

المصدر: البنك الدولي عبر الموقع https://data.albankaldawli.org

يتبين من خلال الجدول أن قيم الناتج المحلي الخام عرف تذبذب في الفترة 2000م-2021م حيث بلغ الناتج الإجمالي لسنة 2000م بـ54.79 مليون دولار ثم انخفضت سنة 2002 قدرت بـ 52.76 مليون دولار قبل الدخول في مرحلة التذبذب وزيادة وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية البيئية التي كانت تسود الجزائر في تلك الفترة مع تراكم المديونية وانخفاض أسعار البترول، حيث باشرت الجزائر بالتحول نحو اقتصاد السوق، حيث باشرت مرحلة التصحيح الهيكلي شهدت السنوات 2010 و2014 و2017 زيادة وارتفاع ومنه نلاحظ انه عاد الى تنازل في كل من سنة 2018 حتى سنة 2021م

2. دراسة مؤشرات معدل التضخم للجزائر

تعتبر مسألة العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية من القضايا الحساسة التي تشغل دول العالم وعلى الأخص دول العالم الثالث أو الدول التي هي في طريق النمو، حيث يلاحظ زيادة سكانية كبيرة على عكس التنمية الاقتصادية المتاحة، وقد استأثرت هذه المسألة انتباه الباحثين لفترات طويلة، فمنهم من يرى أن النمو السكاني هو عامل محفز يؤثر إيجابا ومن خلال هذا الجدول سنبين اهم مؤشرات التضخم التي واجهة الجزائر خلال فترة 2000م الى غاية 2021م.

الجدول رقم(05):تطور الرقم القياسي لمعدل التضخم

السنة	2000م	2002م	2004م	2006	2008	2010	2012
التضخم	1.33	1.43	3.93	2.30	4.85	3.90	8.89
السنة	2014	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التضخم	2.91	6.39	5.59	4.27	1.95	1.77	1

الشكل رقم(05):تطور الرقم القياسي لمعدل التضخم

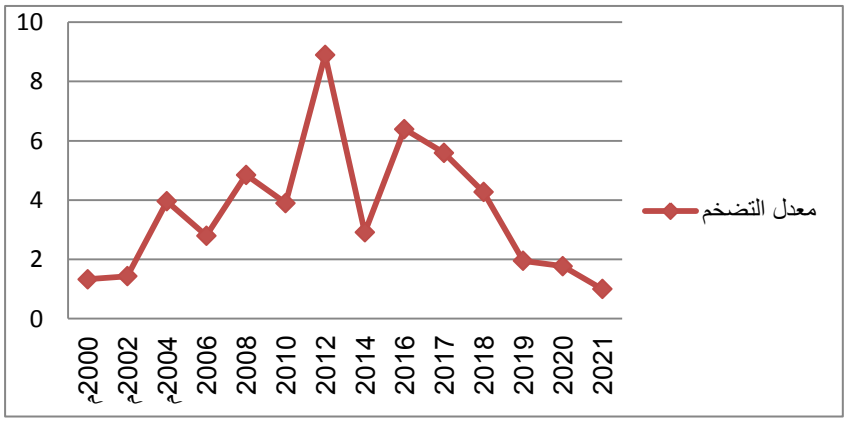

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على: دحماني فاطمة، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مجلة الابداع، العدد01، مجلد10، د ب، 2020، ص196.

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه تبين لنا ان معدل التضخم شهد تطورا خلال السنة 2000 الى غاية سنة 2004 حيث تراوح ما بين 1.33 %و 3.93% وخلال سنة 2004 الى 2006 شهد تراجع بنسبة قليلة حيث تراوح معدل التضخم ما بين 3.93 %و2.30% فيحين نلاحظ ان معدل التضخم شهد ارتفعا كبيرا وذلك خلال سنة 2008 الى غاية 2014 وتراوحت نسبته من 4.85% الى 2.91%، ومنه شهد تراجع كبير 2012 الى غاية 2014 بلغ بـ 2.91% ومنه شهد تراجع بدرجة كبيرة جدا حتى 2021 ومنه نستنتج ان خلال السنوات الأخيرة عرفت الجزائر تذبذبا كبيرا في معدلات التضخم وذلك راجع لانخفاض الإيرادات النفطية وهذا ما أدى الى ارتفاع الفجوة التضخمية.

3. دراسة مؤشرات سعر الصرف في الجزائر

يعتبر سعر الصرف من المواضيع ذات الأهمية الاقتصادية، حيث اولت الجزائر اهمية كبيرة لها، ولذلك سنقوم بدراسة تطور سعر الصرف في الجزائر باعتباره متغيرا تابعا وسنوضحه من خلال الجدول والشكل الموالي:

الجدول رقم(06):دراسة مؤشرات سعر الصرف في الجزائر

السنة	2000م	2002م	2004م	2006	2008	2010	2012
سعر الصرف	60	70	50	49	40	50	60
السنة	2014	2016	2017	2018	2019	2020	2021
سعر الصرف	70	80	100	120	124	140	150

الشكل رقم(06):دراسة مؤشرات سعر الصرف في الجزائر

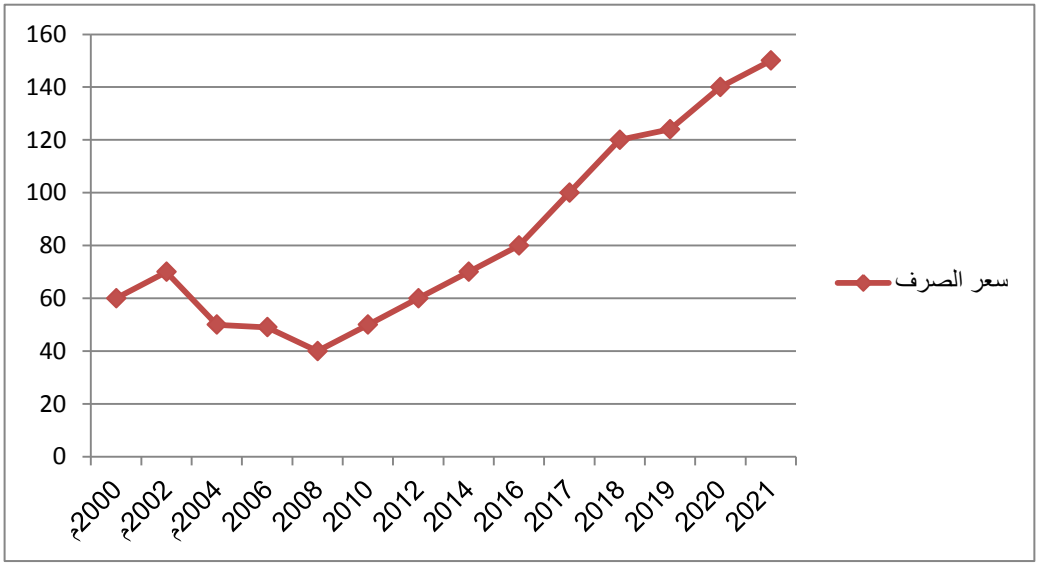

المصدر: من عداد الطالبات بالاعتماد على برنامج EXCEL 2010

نلاحظ من خلال الجدول وشكل البياني معدلات سعر صرف الدينار انخفاض كبير من 1 دولار يساوي 40 دينار جزائري في سنة 2000م، وهذا راجع إلى سلسلة تخفيضات التي تم إجرائها خلال فترة التسعينات من القرن الماضي وفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2 بالمئة و 5 بالمئة ، وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، لا سيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الأسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية . وبين جوان وديسمبر 2003 ، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11 بالمئة وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 5.7 بالمئة أما سنة 2004 فقد شهدت ارتفاع طفيف بلغ 72 دينار جزائري.

في سنة 2005 إلى 36.73 دولار وبقي هذا السعر ثابت نوعا ما الى غاية سنة 2006 ، وعرفت سنة 2008 بداية من شهر سبتمبر تفاقم الأزمة المالية الدولية التي بدأت تظهر ملامحها في اوت من سنة 2007 فانعكس ذلك الوضع سلبا على الدول ذات الاقتصاديات الكبيرة، فأخفضها طلبها على الطاقة فاتجهت أسعارها نحو الانخفاض ، وعليه حققت الجزائر فائض إجمالي على مستوى مي ازن المدفوعات ما ساعد الجزائر من تكوين تراكم قياسي للاحتياطات صرف رسمية بلغت 102.143 مليار دولار في اخر شهر من سنة واستمر تذبذب أسعار الصرف إلى غاية نهاية سنة 2011 وفي سنة 2012 انهارت قيمة الدينار 2008. الجزائري بأزيد من 10 بالمئة منذ سنة 2012 إلى غاية 2020 التي أنهاها الدينار الجزائري بتسجيل تراجع تاريخي مقابل الدولار الأمريكي إذ سجل سعر الصرف في التعاملات الرسمية 137 دينار للدولار الواحد في تراجع هو الأكبر للعملة المحلية وتأثرت أسواق الصرف سلبا بحالة الركود التي أصابت الاقتصاد الجزائري بفعل ت ارجع أسعار النفط ب60بالمئة وتراجع إيرادات البلد من النقد الأجنبي وترجع خسارة الدينار البنك المركزي سياسة تعويم الدينار، عند الضرورة، لشيء من بريقه أمام العملات الأجنبية، إلى تبن إذ سبق أن فقد الدينار جزءا ، لمواجهة تبعات تراجع عائدات النفط كبيرا من قيمته خلال العام الماضي وكبح فاتورة الواردات.

4. دراسة مؤشرات تطور الصادرات في الجزائر

يعتمد تنويع الصادرات على توسيع نطاق السلع والخدمات التصديرية من أجل زيادة أداء الصادرات ،ويتم تحقيق أفضل النتائج من خلال زيادة حصة الآلات و والمعدات والمنتجات المصنعة وشبه المصنعة بدرجة عالية من المعالجة، ومن هنا سنقوم بدراسة نسبة تنويع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

الجدول رقم(07): يمثل تطور الصادرات في الجزائر

السنة	2000م	2002م	2004م	2006	2008	2010	2012
الصادرات	28.59	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08
السنة	2014	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات	69.08	94.45	94.45	61.06	77.45	107.46	39

الشكل رقم(07): يمثل تطور الصادرات في الجزائر

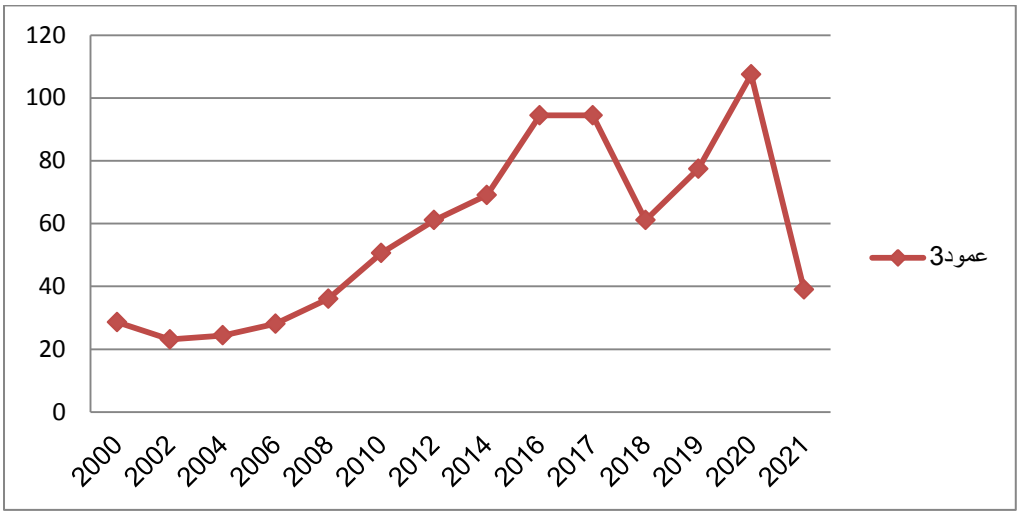

المصدر : من اعداد الطلبات بالاعتماد على:Excel2010

نلاحظ من خلال الجدول والشكل المبين أعلاه ان تذبذبا حيث أن حجم الصادرات عرف تذبذب طوال فترة 2000-2014م نظرا لتأثره بالتغير الذي يحدث على سعر النفط باعتباره هو الطرف الأكثر فعالية في التجارة الخارجية سجل نتائج موجبة و يرجع السبب وراء هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية والذي يمثل بدرجة أولى نسبة تغطية الصادرات الجزائرية 98 بالمئة حيث وصل سعر البرميل 97.99 دولار امريكي في سنة 2008 ، وبعد الأزمة مباشرة انخفضت صادرات الجزائر2017-2018 و ارتفعت بعد سنتين2018-2020 إلى ان انخفضت مجددا 2021

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي للسعودية

ومن خلال هذا المطلب سنتطرق الى دراسة تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي للسعودية للفترة 2000م-2021م

1. الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم(08) تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي للسعودية للفترة 2000م-2021م

السنة	2000م	2002م	2004م	2006	2008	2010	2012
الناتج المحلي الإجمالي	189.51	189.61	258.74	376.90	519,80	528.21	735.99
السنة	**2014**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
الناتج المحلي الإجمالي	756.35	644.94	816.58	803.62	800.65	703.35	833.54

الشكل رقم(08) تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي للسعودية للفترة 2000م-2021م

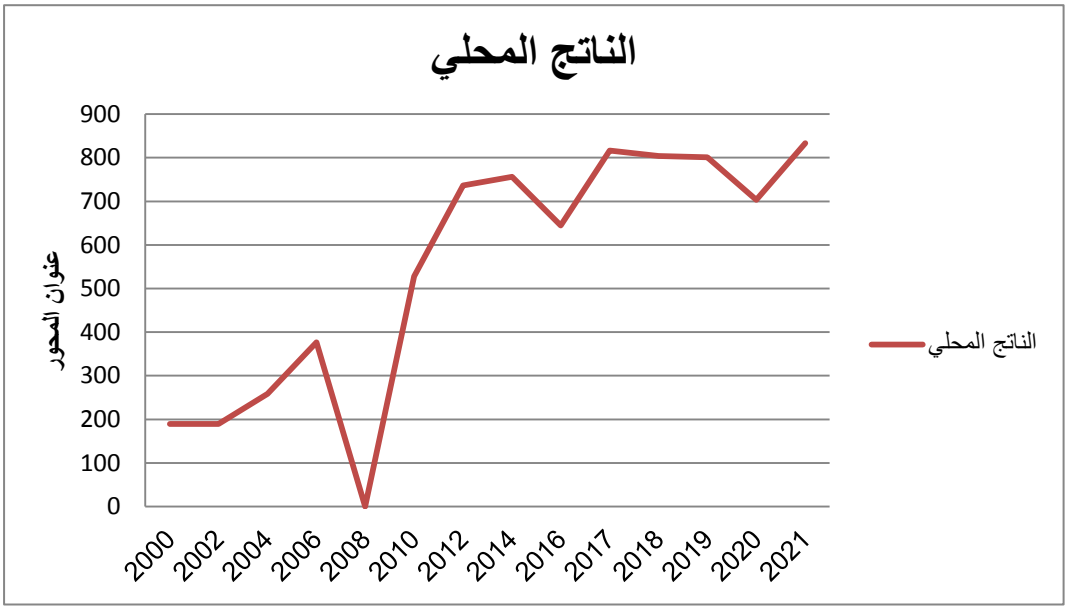

نلاحظ من خلال الشكل والجدول في سنة 2000م ال غاية 2004 شهدت السعودية تزايد في معدل الناتج المحلي الإجمالي حيث قدر ما بين 189.51 و 258.74دولار اما في الفترة الموالية من 2004 الى 2008 فقط شهد تراجع وانخفاض كبير حيث قدر معدلها بـ 19,80في حين شهدت السعودية تزايد وتفاقم في نسبة الناتج المحلي خلال الفترات الاخر دون تراجع.

2. دراسة مؤشرات معدل التضخم للسعودية

لقد بدأ الاهتمام جليًا بظاهرة التضخم في الفكر الاقتصادي أثناء الأزمات النقدية، فظهرت المدارس النقدية التي أرجعت العامل الرئيسي لهذه الظاهرة إلى زيادة المعروض النقدي نتيجة تطور البنوك المركزية وازداد تخصصها في مجالات الإصدار والأسواق المالية بصورة عامة، حيث كان يتعرض العالم من الحين إلى الأخر لموجات تضخمية خصوصا بعد الاكتشافات الحديثة لمناجم الذهب عبر مختلف أنحاء العالم. ومن هنا سنحاول من خلال تحليل المؤشرات الخاصة معرفة مصادر وقياس حدة التضخم في السعودية.

الجدول رقم(09): دراسة مؤشرات معدل التضخم للسعودية

السنة	2000م	2002م	2004م	2006	2008	2010	2012
التضخم	5.20	3.60	5.50	5.80	7.90	4.20	3.60
السنة	2014	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التضخم	1.90	2.20	2.90	2.70	2.40	1.80	4.30

الشكل رقم(09): دراسة مؤشرات معدل التضخم للسعودية

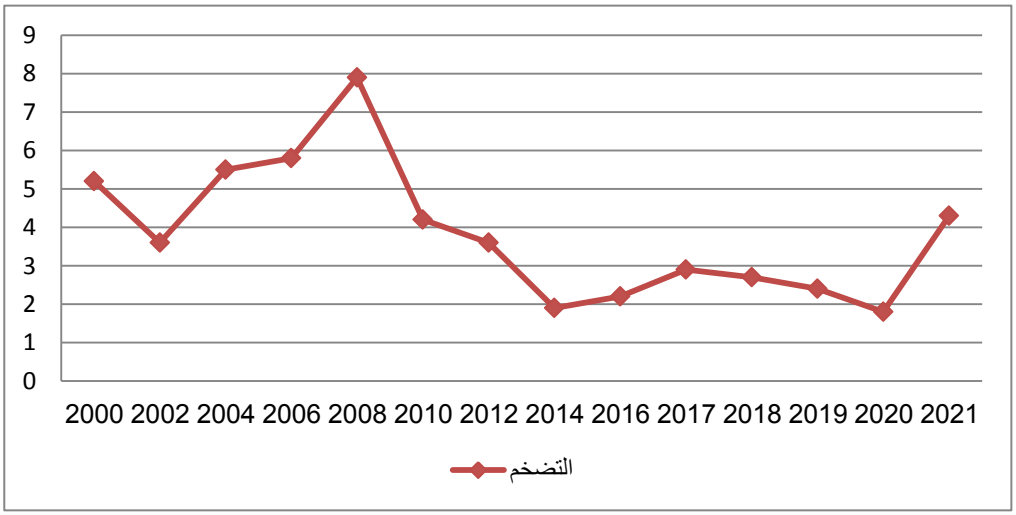

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات التضخم، معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل المبين أعلاه ان التضخم شهد تذبذبا ففي خلال سنة 2000 الى غاية 2002 شهد تراجع كبير حيث بلغ نسبته 5.20%و3.60% وفي سنة 2004 الى غاية 2008 راح

تضخم في تزايد كبير وبلغ 7.90% ومن ثم تراجع كبير الى غاية 2014 وبدا في تزايد تدرجيا الا انه بقي منخفض الى ان شهد تزايد في السنة الأخير 2021 حيث بلغ 4.30%

3. دراسة مؤشرات سعر الصرف للسعودية

نورد بعض الإحصائيات حول الصادرات مقابل الدولار الأمريكي نظرا للارتباط الكبرى بني هاته العناصر ببعضها البعض كالتالي:

الجدول رقم(10): دراسة مؤشرات الصادرات للسعودية

السنة	2000م	2002م	2004م	2006	2008	2010	2012
الصادرات	43.4	40.9	51.9	57.1	59.8	62.1	47.1
السنة	2014	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات	49.6	56	46.9	31.1	38.6	35.6	34.8

الجدول رقم: (10): دراسة مؤشرات الصادرات للسعودية

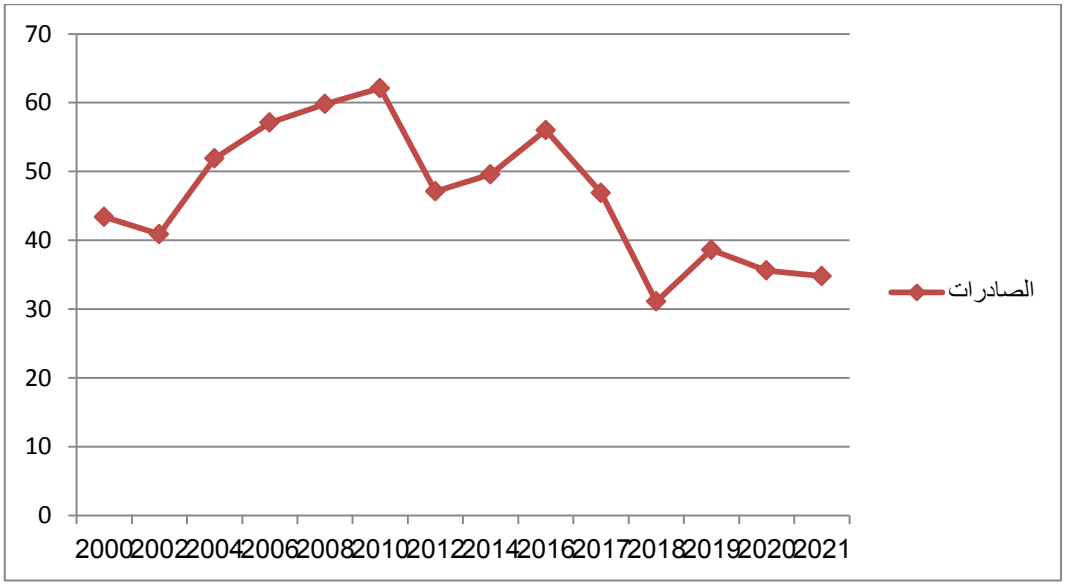

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي) – Saudi Arabia

شهدت مؤشرات الصادرات السعودية غير النفطية (شاملة لإعادة التصدير) قفزات كبيرة، أخيراً، لتبلغ قيمتها خلال يونيو (حزيران) الماضي 30 مليار ريال (8 مليارات دولار)، مقابل 24 مليار ريال (6.4 مليار دولار) في الشهر ذاته من العام السابق، بارتفاع مقداره 6 مليارات ريال (1.6 مليار دولار) بنسبة 26.8 في المائة، في حين وصلت قيمتها في الربع الثاني من العام الحالي 86 مليار ريال (22.9 مليار دولار)، قياساً

بـ66 مليار ريال (17.6 مليار دولار) خلال الربع الثاني في العام المنصرم، بارتفاع 20 مليار ريال (5.3 مليار دولار) وبنسبة 31في المائة.

المبحث الثاني: جهود الهيئات الوطنية(الجزائر، السعودية) في دعم وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنمية وتنويع الصادرات

يعتبر موضوع تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المواضيع التي تشغل اهتمام معظم اقتصاديات دول العالم، نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل قوة رئيسية محركة لخلق فرص العمل ونمو إجمالي الناتج المحلي، إذ تساهم هذه المؤسسات إلى حد كبير في تنويع الأنشطة الاقتصادية، وتلعب دورا مهما في تنمية قطاع التصدير، العديد من الدول إلى دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد مساهمتها في تنويع الصادرات نظرا للأهمية الكبيرة لها كونها لهذا تسعى قاطرة النمو الاقتصادي ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى اهم جهود التي جاءت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات وذلك بتسليط الضوء على بلدان الجزائر والسعودية خلال فترة 2000م -2021م.

المطلب الأول: جهود المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في تنويع الصادرات في الجزائر

ومن خلال هذا المطلب سنتطرق الى اهم جهود التي بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات في الجزائر :

1. صندوق ترقية التنافسية الصناعية:

وفي هذا الصدد وتطبيقا لأحكام المادة 92 من قانون المالية لسنة 2000 قامت الجزائر بفتح حساب تخصيص رقم 102-302 عنوانه صندوق ترقية التنافسية الصناعية، والذي يتم تقيد في جانب الإيرادات تخصيصات ميزانية الدولة. والتحويلات الخارجية (برنامج (MEDA) القروض التعاقدية والامتيازية واقتطاعات أو مساهمات عن طريق صناديق أخرى (الخوصصة البحث التنمية والصادرات والهبات والوصايا وفي باب النفقات: نفقات التسيير التي تهدف إلى ترقية التنافسية الصناعية لا سيما تلك المتعلقة بما يأتي المواصفة الصناعية نوعية المنتوجات الاستراتيجية الصناعية الملكية الصناعية التكوين الإعلام الصناعي والتجاري البحث والتنمية الجمعيات المهنية ترقية الجمعيات المهنية في قطاع الصناعة والنفقات المرتبطة بالدراسات المتعلقة بتأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط والنفقات المتعلقة بإنجاز إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط والمصاريف المدفوعة في إطار تطبيق برنامج التكوين الموجه لمسيري المناطق الصناعية ومناطق النشاط والنفقات المتعلقة بكل النشاطات التي لها علاقة مع برنامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط، وحدد القانون الأمر بصرف هذا الحساب هو

الوزير المكلف بالصناعة وإعادة الهيكلة. كما تم تأسيس لجنة وطنية للتنافسية الصناعية التي تتمثل مهامها فيما يأتي:[1]

- إعداد تقديم ملفات المؤسسات والهيئات من أجل الاستفادة من المساعدات المقررة في الصندوق؛
- تحديد شروط قابلية الحصول على مساعدات الصندوق؛
- تحديد طبيعة المساعدات التي يمكن منحها ومبالغها؛

2. برامج تحسين تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قامت الجزائر بوضع مجموعة من البرامج التي ساهمت في تحسين وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين هذه البرامج نذكر:

1.2. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

شرعت الجزائر في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطبيقا للمادة 18 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1-1 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، التي تنص على أن تقوم الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات، وذلك بغرض ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية، وحظي بموافقة كل من مجلس الحكومة بتاريخ 10 ديسمبر 2003 ومجلس الوزراء في 08 مارس 2004 وتم الانطلاق الرسمي للبرنامج في فيفري البرنامج من طرف الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 01 مليار سنويا، على مدار 06 سنوات وتتمثل إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي: [2]

- التشخيص الاستراتيجي العام لوضعية المؤسسة وإعداد مخطط التأهيل ومخطط التمويل؛
- تبني برنامج التأهيل من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ ومتابعة خطة التأهيل؛
- منح المساعدات المالية؛

2.2. البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر البرنامج الوطني الجديد لتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من أهم البرامج المعتمدة لتنمية وتطوير القطاع، نظرا للإمكانيات المالية والبشرية الهائلة التي تم تسخيرها لإنجاحه، وهو برنامج موجه لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها تم اعتماد هذا البرنامج من طرف مجلس الوزراء يوم 11 جويلية 2010 ،

[1] براي الهادي، عوامل تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد03، العدد01، جامعة العربي التبسي-تبسة، الجزائر، 2020، ص80.

[2] محمد موساوي، اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتأهيل الاقتصاد الجزائري دراسة حالة للمؤسسة الاقتصادية، مذكر مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012، ص173.

وتشرف على تنفيذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)، بغطاء مالي يقدر بحوالي 386 مليار دج وأكثر من 01 مليار لدعم أسعار الفائدة على القروض البنكية، وتركز أنشطة هذا البرنامج على الإجراءات التشخيصية والاستثمارات المادية وغير المادية والتكوين والمساعدة التقنية

وهذا البرنامج هو الأداة التي وضعتها السلطات الجزائرية للسماح لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو ولعب دورا قياديا في التنمية الوطنية وينطلق من الحاجة المعلنة من طرف رؤساء المؤسسات للدعم العمومي لمواجهة التغيرات الحالية وامتصاص العجز المالي للمؤسسات الجزائرية فيما يخص التسيير وتوفير المرافق، ويهدف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من مسايرة المعايير الدولية في التنظيم والإدارة لتتمكن من مواجهة تحديات العولمة وانفتاح الأسواق والتغيرات التكنولوجية، وهذا بالعمل من خلال المرافقة والدعم وإجراءات التشخيص.

وبالنسبة لحالة التقدم للبرنامج إلى غاية النصف الأول من سنة 2016 اشتركت 4783 مؤسسة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتم تأهيل 2602 ملف، وعدم تأهيل 1551 ملف، وتأجيل 616 ملف ووصل تقارير التأهيل إلى 2626 ملف، و 14 ملف قيد المعالجة.

3. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)

تم انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 3 ماي 2005، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت وصاية الوزير المكلف بالقطاع، والوكالة أداة الدولة في مجال تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبهذه الصفة تتولى الوكالة المهام الآتية: [1]

- تنفيذ الاستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته
- متابعة ديموغرافية المؤسسات في مجال إنشاء النشاط وتوقيفه وتغييره إنجاز دراسات حول الفروع وكذا المذكرات الظرفية الدورية حول التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترقية الابتكار التكنولوجي واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة بالتعاون مع ترقية الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ونجاعتها، واقتراح التصحيحات الضرورية عليها عند الاقتضاء؛ المؤسسات والهيئات المعنية جمع المعلومات المتعلقة بميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها ونشرها.

[1] براي الهادي، المرجع السابق، ص90.

4. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ENSE)

أنشأت هذه الوكالة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 95-96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996. وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع جهوية ومحلية هذه الوكالة مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات هذا الجهاز موجه للشباب البطال العاطل عن العمل والبالغ من العمر (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات، وتأهيلهم عن طريق المساندة الفنية والتقنية والمالية، من أجل ترقية تشغيل الشباب وتوفير كل المعلومات حول الإدارة والتسيير والتنظيم وكل ما يتعلق بالاستثمار خاصة وبالاقتصاد الوطني ككل، ومنذ إنشائها وحتى تاريخ 31/12/2016 مولت الوكالة 367980 ملف مشروع مصغر، والتي أنشأت 878264 منصب عمل، بمبلغ استثمار وصل من إلى 1156.6 مليار دج.[1]

5. الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI)

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار (APS) سابقا التي أنشأت في سنة 1993، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، خصوصا وأن الجزائر تشهد تحولا اقتصاديا عميقا باتجاه اقتصاد السوق والانفتاح على الرأس المال الخاص ضمن إطار إعادة الهيكلة

وخلال سنة 2016 بلغ العدد المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة 7185 مشروع بمبلغ إجمالي قدره 1839 مليار دج، وساهمت هذه المشاريع في توفير 164414 منصب شغل، ويعتبر قطاع النقل هو القطاع الأكثر جاذبية بالنسبة لحصيلة الوكالة الوطنية للاستثمار سنة 2016 حيث بلغ عدد المشاريع 2572 مشروعا يليه قطاع نقل البضائع الصناعة 2142 مشروعا، يليه قطاع الأشغال العمومية 1468 مشروعا وقطاع الخدمات 1176 مشروعا (MIM, N°30).[2]

6. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية(الجيكس)

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 16 جويلية 2004 تضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية تنظيميها وتسييرها، حيث جاء في المادة الأولى، تطبيقا للمادتين الأمر 03-04 المؤرخ في

[1] محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر دراسة ميدانية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2016، ص156.

[2] براي الهادي، المرجع السابق، ص95.

جمادي الأولى عام 1424هجري الموافق لـ 17 جويلية 2003 ميلادي، يهدف هذا المرسوم إلى إنشاء الوكالة الوطنية لترقية 20-19 من التجارة الخارجية وتنظيمها وتسييرها.

مهام الوكالة

المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 04-174 تكلف الوكالة بالمهام التالية :

- المساهمة في تحديد وتطوير استراتيجية لترقية التجارة الخارجية ووضعها حيزا بعد المصادقة عليها من طرف مجلس التوجيه
- تنظيم وتسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.
- تحليل الأسواق العالمية والقيام بدراسات استطلاعية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.

أهداف الوكالة: ويمكن حصرها فيما يلي

- مساعدة المصدرين على معرفة القواعد والتطبيقات المتعلقة بالتجارة الدولية عن طريق دراسة منافسة الأسعار والقواعد
- تقديم للمتعاملين الاقتصاديين صورة واضحة حول القوانين المتبعة الحقوق
- توجيه المتعاملين الاقتصاديين نحو الأسواق المستقبلية كالأسواق الخاصة وفرص عرض السلع والمواد والخدمات نشر احتياجاتهم للبيع على الشبكة الدولية للمعلومات التجارية والإجابة على طلباتهم الخاصة بالشراء.[1]

[1] الجريدة الرسمية للوكالة، العدد 2004/39 و المتضمنة لمهام الوكالة

المطلب الثاني: هيئات دعم وتنمية الصادرات في السعودية

1. التعريف هيئات دعم وتنمية الصادرات:

هي هيئة حكومية بدأت أولى أنشطتها العام 1434هـ /2013م، وتُعنى بزيادة الصادرات السعودية غير النفطية والانفتاح على الأسواق العالمية، وتوظيف كافة إمكاناتها الاقتصادية، نحو تحسين كفاءة بيئة التصدير عن طريق وضع البرامج وتقديم الحوافز للمصدرين، وتشجيع المنتجات السعودية في الأسواق الدولية، والرفع من جودتها التنافسية و تحقيق وصولها إلى الأسواق الدولية بما يعكس مكانة المنتج السعودي ولتكون رافدًا للاقتصاد الوطني، إذ يأتي عمل "الصادرات السعودية" ترجمةً لرؤية المملكة 2030م، وتلبية لتطلعات القيادة الرشيدة نحو تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني.[1]

2. أهداف هيئات دعم وتنمية الصادرات في السعودية:

تهدف هيئة دعم وتنمية الصادرات في السعودية الى[2] :

- تحسين كفاءة البيئة التصديرية وخدمات دعم التصدير في المملكة
- رفع الوعي وتنمية الكفاءات البشرية في مجال التصدير
- تطوير قدرات وجاهزية التصدير لدى المنشآت السعودية
- إيجاد الفرص والأسواق التصديرية الملائمة للمنشآت
- زيادة إمكانية ظهور المنتجات السعودية أمام الفئات المستهدفة
- تسهيل ربط المصدرين مع المشترين والشركاء المحتملين
- الترويج للمصدرين ومنتجاتهم
- حماية الصناعة السعودية من المنافسات غير العادلة وحل مشكلات عمليات التصدير للخارج.

مبادرات الهيئة:

- **مبادرة تحسين كفاءة البيئة التصديرية:** تهدف إلى نشر ثقافة التصدير من خلال مراجعة وتطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بالتصدير في المملكة، وحوكمة إجراءات منع وتقييد التصدير، والنظر في ممارسات التجارة الخارجية المؤثرة على الصادرات السعودية. ومن أبرز المشاريع:
  - ✓ مراجعة وتطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بالتصدير.
  - ✓ حوكمة إجراءات ومنع وتقييد التصدير.
  - ✓ مشروع ممارسات التجارة الخارجية المؤثرة على الصادرات السعودية

[1] موقع الكتروني متوفر عبر الرابط https://web.archive.org/web.

[2] متوفر عبر الرابط https://www.stats.gov.sa

- **مبادرة تطوير قدرات التصدير للمنشآت السعودية:** تهدف إلى توعية المصدرين بسياسات وإجراءات التصدير في المملكة وتعزيز ورفع جاهزيتهم وزيادة تنافسية منتجاتهم عالمياً من خلال برامج التدريب، ومشاريع المساعدات المالية والاستشارية، ومشروع تطوير التقييم التفصيلي والخدمات الاستشارية للمصدرين. أبرز المشاريع:
  - ✓ برنامج تحفيز الصادرات السعودية.
  - ✓ مشروع تطوير خدمة برنامج الشهادات التدريبية في مجال التصدير.
  - ✓ مشروع تطوير التقييم التفصيلي والخدمات الاستشارية للمصدرين.
- **مبادرة إنشاء بنك الاستيراد والتصدير السعودي:** تهدف المبادرة إلى إنشاء بنك مستقل لتمويل الصادرات برأس مال 30 مليار ريال، يعمل على تمويل المصدرين المحليين والمستوردين الأجانب، وفقا للممارسات العالمية في مجال تمويل الصادرات
- مبادرة الترويج للمصدرين ومنتجاتهم وإيجاد الفرص التصديرية لهم: تهدف المبادرة إلى إيجاد الفرص التصديرية للمصدرين واختيار الأسواق الملائمة لمنتجاتهم وربطهم بالمشترين المحتملين في الأسواق الدولية، وتركز المبادرة على رفع الوعي بالمنتجات السعودية وتحسين الصورة الذهنية عنها.[1]

[1] مبادرات هيئة تنمية الصادرات السعودية متوفر عبر الموقع https://web.archive.org تاريخ زيارة الموقع 25-05-2023 على الساعة 23:00.

خلاصة الفصل

من خلال دراسة تحليلية للمتغيرين الرئيسيين في هذا الفصل يتضح لنا مدى التطور الكبير على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والسعودية وقد شهدنا أيضا ان النسب كانت مرة متذبذبة ومرة منخفضة جدا ومرة مرتفعة، متوصلين أخيرا الى الجهود مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات في الجزائر واهم الهيئات التي تساهم في تنمية وتنويع الصادرات في السعودية.

الخـــاتمة

وفي نهاية دراستنا والتي تناولنا فيها مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع هيكل الصادرات خلصت دراستنا الى اهم النقاط وهي:

- قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يسيطر عليه القطاع الخاص، حيث تشكل الصناعات الحرفية في أغلبيته ملاحظة ضالة ما يمثله القطاع العام من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبناءا عليه يمكن القول مع أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية يلعب دورا هامشيا في النسيج الوطني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتصف بمعدلات نمو مرتفعة نوعا ما، كما أن هذا التطور الملحوظ لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يجعلها أكثر قدرة على النهوض بالاقتصاد الوطني والخروج من التبعية النفطية.
- المؤسسات الصغيرة جدا هي التي تسيطر على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، له خصائص عدة حيث لها تشكل قدرات هذا النوع من المؤسسات محدود، الأمر الذي ينعكس سلبا على تحقيق المساهمة الفعالة في تنويع الاقتصاد .
- معظم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتركز في قطاع الخدمات. كما أن هذا القطاع يغلب على نشاطاته الطابع التجاري الغير المنتج، وبالتالي فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الإنتاج ودفع عجلة التنمية الاقتصادية تبقى محدودة.

ومن بين أهم النتائج التي توصلت اليها هي:

- تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات منها سيولة التأسيس والاستقلالية في الإدارة.
- يمتاز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة وعدم التعقيد بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى.
- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل تعيق وتحد من نشاطها منها تحديات تمويلية.
- يشتمل التصدير على بيع مختلف السلع المنظورة وغير المنظورة من الأسواق الوطنية إلى الأسواق الخارجية.

التوصيات والاقتراحات:

في الختام دراستنا نريد أن نشير إلى بعض التوصيات والاقتراحات التي يمكن ان تساهم في تنمية الصادرات من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإحداث تغيير على الإقتصاد الوطني من إقتصادي ريعي يعتمد على اقتصاد متنوع في موارده و مداخيله وقصد تحقيق التوجه الفعلي والحقيقي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب العمل على ما يلي:

- وضع هيئات توفر أسواق خارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تسهيل الولوج إلى الأسواق العالمية.
- الحث على دمج الجامعات المؤسسات الاقتصادية وهذا من خلال دراسة لكل البحوث الأكاديمية مع المنجزة منها ومحاولة الاستفادة منها في المؤسسات. إضافة إلى إعطاء أهمية أكبر للمعاهد والأبحاث الإقتصادية.
- التحديد الدقيق للمهام المخولة لهيئات الدعم مع الحرص على تحقيق التكامل والترابط في المهام.
- إدراج الاهتمام بالتطور التكنولوجي والبحث العلمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما قد يساعد على تحسين جودة وقيمة المنتجات الوطنية بالمقارنة مع المنتجات الأجنبية.
- خلق المنافسة في السوق الوطنية مع تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الدخول في شراكات مع مؤسسات أجنبية لاكتساب الخبرة والاستفادة من النوعية والجودة المنتجات.

قائمة المصادر والمراجع

1. صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية ، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993
2. مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجية ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ط 1، مكتبة المجتمع العربي، الاردن، 2014.
3. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، د س.
4. عمار شلابي،" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 05 ، جامعة سكيكدة، 2010 .
5. إكرام حجاب، التنويع الإقتصادي كخيار تنموي مستدام القطاع السياحي المغربي نموذجا، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد 11 ، العدد 01 ، جامعة تيبازة، 2020 .
6. عوض خطيب ممدوح، أثر التنويع الإقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العلمية للعلوم الإدارية، الكويت، 2011.
7. خالد هاشم عبد الحميد، التنويع الاقتصادي و التنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، المجلد 19 ، العدد 1، جامعة حلوان، مصر، 2018 .
8. توفيق بن الشيخ ، تطوير القطاع الخاص خيار إستراتيجي لتفعيل التنويع الإقتصادي في الدول المنتجة للنفط حالة الجزائر ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، العدد 07 ، الجزائر ، 2017.
9. عفاف لومايزية ، التنويع الاقتصادي تبديل إستراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة ، مجلة الإقتصاد العالمية ، العدد 62 ، 2017 .
10. نزار ذياب عساف وخالد روكان عواد، متطلبات التنويع الإقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الإقتصاد الحر، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارة، المجلد 06 ، العدد 12 ، جامعة الأنبار-العراق، 2014 .
11. كمال روابنية ، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان 12 العربية المصدرة للنفط ، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 05 ديسمبر 2016 ، جامعة ورقلة

12. محمد كريم قروف ، قياس و تقييم مؤشر التونيع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلة للفترة 1980-2014 ، مجلة 10 الواحات للبحوث و الدراسات ،غرداية ، المجلد 09 ، العدد 02 ، 2016

13. مريم زغاشو ومحمد دهان، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الإقتصادي – إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد 48 ، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، ديسمبر، 2017 .

14. محمد كريم قروف ، قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980 – 2014 ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 09 ، العدد 02 ، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، الجزائر ، 2016 .

15. سليمان بوفاسة ، موسى سعداوي ، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة – دراسة عن ولاية المدية . مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، العدد 31-2015.

16. براي الهادي، عوامل تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد03، العدد01، جامعة العريب التبسي-تبسة، الجزائر، 2020

17. رابح خوني ، ترقية اساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير ، غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، فرع اقتصاد التنمية، 2003 .

18. مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصاد ا رت غير النفطية، على النمو الإقتصادي في الجزائر درسه حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بغرداية، 2011م

19. محمد موساوي، اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتأهيل الاقتصاد الجزائري دراسة حالة للمؤسسة الاقتصادية، مذكر مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012.

20. محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر دراسة ميدانية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2016.

21. هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017 ،

22. عقبة نصيرة، فعالية التمويل السكني لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015 .
23. بلخير فريد، التنافسية رهان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتَّقية الصادرات الجزائرية، اطروحة دكتوراه، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2018
24. بلال زويوش، السلوك ألابتكاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدوافع والمحددات ،أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، 2017
25. سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
26. بن طيرش عطاء الله، تعزيز الميزة التنافسية الصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العموم الإقتصادية، تجارة دولية، جامعة أبي بكر بمقايد – تلمسان، 2016 – 2017.
27. حمشة عبد الحميد ، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة . دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، إقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، 2012-2013 .
28. ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات عمى النمو الإقتصادي. دارسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، إقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013 - 2014 .
29. صادق هادي، دور التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة2012-2000، رسالة ماجستير، تخصص إقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014م
30. بلقلة إبراهيم، سياسات الحد من الآثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط- مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2014م
31. غزيباون علي ، أساليب تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية . دراسة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،

شعبة علوم التسيير ، تسيير المنظمات، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، الجزائر ، 2014 – 2015.

32. عديلة وآخرون ، مداخلة حول : دور تحفيز الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر . ملتقى 2 العلواني – وطني حول : إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي ، يومي 6 و 7 ديسمبر 2017 .

33. العمواني عديمة، وآخرون، مداخلة حول: دور تحفيز الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، ملتقى وطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي، يومي 6 و 7 ديسمبر 20

34. القانون التوجيهي لتَّقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم: 17 / 02 ، المؤرخ في 11 / 01 / 2017

35. صادق هادي، دور التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة2012-2000، رسالة ماجستير، تخصص إقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011م

36. موقع الكتروني متوفر عبر الرابط https://web.archive.org/web.

37. متوفر عبر الرابط https://www.stats.gov.sa

38. مبادرات هيئة تنمية الصادرات السعودية متوفر عبر الموقع https://web.archive.org تاريخ زيارة الموقع 25-05-2023 على الساعة 23:00.

تم بحمد الله